حرب الإنسان
ضد الجوع وسوء التغذية

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٦٢

تأليف

د.محمد عبد الله العربي

تقديم

د. أشرف عبد الجليل

الكتاب: حرب الإنسان ضد الجوع وسوء التغذية

الكاتب: د.محمد عبد الله العربي

تقديم: د. أشرف عبد الجليل

الطبعة: ٢٠١٨

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية



هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

العربي ، د.محمد عبد الله

حرب الإنسان ضد الجوع وسوء التغذية / تأليف : د.محمد عبد الله العربي ،

تقديم: د. أشرف عبد الجليل – الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١١٦ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى: ٥ – ٨٢٤ – ٤٤٦ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان   رقم الإيداع : ١٤٧٥٦ / ٢٠١٨

حرب الإنسان
ضد الجوع وسوء التغذية





مدخل للقراءة

نزل الإنسان من جنة الخُلد حيث الفاكهة الكثيرة والخير الوفير إلي الأرض حيث البرد والجوع والأمراض؛ ومن وقتها وهو يسعى جاهدًا للحصول على ما يسد رمقه وجوعه، ويكسو بدنه؛ ومُنذ أقدم العصور وهو من شقاء إلي شقاء؛ فهو في كُل الأجيال يُعاني من كُل العلل المُقترنة بسوء التغذية؛ كما يُنبئنا التاريخ سواء في الشرق أو في الغرب بأن الإنسان لم يجد قط عصر ذهبي تمتع فيه بالتحرر الكامل؛ والتخلص من الجوع وسوء التغذية.

والغريب في الأمر أن عُلماء التغذية يُؤكدون أن بالأرض الكثير من الأغذية التي تكفي البشر جميعاً وتفيض من الأغذية المنتجة في العالم لإطعام الجميع، ولكن لازال يوجد مليون شخص يُعانون من الجوع؛ ومن أكبر التحديات التي يواجهها العالم هو كيفية ضمان ما يكفي من الغذاء لتلبية الاحتياجات التغذوية لعدد سكان العالم المتزايد؛ ومن المتوقع أن يرتفع لحوالي ١٠ مليار بحلول عام ٢٠٥٠ م؛ ولإطعام مليارين آخرَين في عام ٢٠٥٠ م سيتعين زيادة إنتاج الأغذية بنسبة ٥٠ بالمائة على الصعيد العالمي؛ وهذا ما يُشكل تحدي كبير جداً لدول العالم أجمع ... ولاشك أنه على الرغم من الجهود الدءوبة التي يبذلها الناس للقضاء على الجوع حول العالم، إلا أنه لا تزال أعداد الجياع تتزايد باطّراد منذ مطلع

القرن الحادي والعشرين بحيث أنك لا تستطيع تقدير عدد البشر الذين يُعانون الجوع فى العالم، وتصنيفهم حسب مستوى حاجاتهم إلى أبسط الحاجات الأساسية للإنسان على الإطلاق وهو الحصول على قدر من الطعام يُبقيهم أحياء ...

ليس كل من يعيشون تحت خط الفقر عاجزين عن الحصول على الحد الأدنى من الطعام. والمتوسط العام للتقديرات المختلفة بشأن عدد من يعيشون تحت خط الفقر يبلغ نحو مليار شخص؛ أما الذين ينهشهم الجوع فعددهم أقل حسب تقديرات حديثة لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ... كما تُفيد هذه التقديرات أن عدد البشر الذين يُعانون نقصاً فى الغذاء ارتفع من ٧٧٧ مليوناً عام ٢٠١٥ م إلى ٨١٥ مليوناً عام ٢٠١٦ م، أي حوالى ١١ % من سكان العالم. وأخطر ما فى هذه التقديرات ارتفاع نسبة الأطفال الجائعين الذين يُهَّدد نقص الغذاء لديهم بإصابتهم بأمراض خطيرة وأوبئة. وليس جديداً أن يكون ١١ % من البشر جائعين رغم وجود غذاء كاف فى العالم لإطعام الجميع. فقد تقلصت الفجوة بين من يستحوذون على القسم الأكبر من ثروة العالم، ومن لا يجدون قوت يومهم، وازداد التفاوت الاجتماعي بمعدلات لا إنسانية. وتبدو هذه الزيادة فى داخل كل بلد من بلدان العالم تقريباً أكثر منها بين الدول الأكثر ثراءً والبلدان الأكثر فقراً ... ويعنى ذلك أن كل ما تُشاهده من صور وفيديوهات عن نقص الغذاء فى مخيمات اللاجئين الفارين من حروب أو صراعات عنيفة، لا تُمَّثل إلا جزءاً صغيراً من حالة الجوع الذى ينهش البشر فى العالم.

ولكن أهم ما يعنيه هذا أن الأمم المتحدة ومُنظماتها، التى يُنفق عليها ما يكفى لإطعام نسبة كبيرة من جائعى العالم، لا تستطيع سوى رصد المشاكل وإعداد تقارير عنها، وأن التدهور الذى تتعرض له النزعة الإنسانية فى المجتمع الدولى يُنبئ بأن الجوع سيتفشى أكثر وسينهش المزيد من البشر. وفى ظل هذا الوضع، كان طبيعياً أن يدير الجميع ظهورهم للإخفاق الذريع فى تحقيق معظم ما تضمنه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر فى سبتمبر ٢٠٠٠، ومنه التعهد بأن (نخفض إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومى عن دولار واحد، ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع).

كما أصدر برنامج الغذاء العالمي تقريراً مهما حول انتشار الجوع في العالم مؤكداً أن هناك ٨٤٢ مليون إنسان لا يوجد لديهم ما يكفيهم من الطعام. ويجد ثلثا هؤلاء الجوعى في منطقة جنوب آسيا مثل الهند والصين وبنغلادش وباكستان وإندونيسيا. وأكبر دولتين في إفريقيا تُعانيان من الجوع هما الكونغو وإثيوبيا بينما يعاني ٢٣٠ مليون من سكان دول جنوب الصحراء في أفريقيا من الجوع أي ما يعادل ٣٠ بالمائة من سكان العالم من الجوع.

ومع أن النساء يشكلن أزيد قليلاً من نصف سكان العالم إلا أن التقرير يقول إن ٦٠ بالمائة من جوعى العالم من النساء. ويُسبب نقص الغذاء إلى وفاة خمسة ملايين طفل سنوياً قبل أن يصلوا سن الخامسة

في البلدان النامية كما يوجد ٧٠ بالمائة من الأطفال الذين يُعانون من نقص الوزن دون سن الخامسة في ١٠ بلدان فقط نصفها في آسيا ... أما عن رقم الجوعى حسب مُنظمة الأغذية والزراعة (فاو) فيصل إلى ٩٢٥ مليون نسمة وهو رقم يدل على نجاح نسبي بعد أن كان الرقم يصل إلى ١.٢ مليار إنسان مع إطلاق 'الأهداف الإنمائية للتنمية' عام ٢٠٠٠ بينما كان الرقم لغاية ٢٠٠٩ نحو ١.٠٢٣ مليار ... ومن أجل المكانة الكبيرة لإحصاء عدد الجوعي وفقراء العالم لمعرفة أماكنهم ومُساعدتهم عن طريق مُنظمات الأمم المُتحدة جاء دور هذا الكتاب الهام الذي بين يديك وهو الذي يُلقي الضوء علي عدد الفقراء والجوعي والمُصابين بسوء التغذية علي مستوي العالم وكيف ساعدتهم مؤسسات الأمم المتحدة ومُنظمات الإغاثة العالمية؛ وطُرق توصيل المساعدات لهم

د. أشرف عبد الجليل

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين.

وبعد، فهذا كتاب يشرح لقراء العربية الجهود المبذولة في عصرنا هذا لتحرير الإنسان من الجوع وسوء التغذية، وتحرير ابتداءً من السبب الأول في الجوع وسوء التغذية، وهو الفقر، جهود أصبحت اليوم تعززها وتوجهها الأساليب الحديثة التي ابتكرها العلم ورسم لتطبيقها خطط التنمية الاقتصادية .

ولم آت في هذا الكتاب من عندي بجديد، بل هو عرض وتلخيص لما نشر من دراسات هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، لاسيما منظمة الأغذية والزراعة، وما أخرجته من إحصائيات وبيانات[1] .

وسيرى القارئ العربي أن أكثر الاقتراحات والتوصيات التي حفل بها هذا الكتاب قد طبقتها مصر منذ أشرقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على العالم العربي، حتى صارت لدى القارئ المصري بصفة خاصة في مكان البديهيات، ولكن وطننا العربي لازالت فيه أقاليم تكافح في سبيل تحررها الاقتصادي، وفي سبيل التغلب على آفات الفقر الذي أصابها في القرون الأخيرة، ولاشك أن مثل هذه الدراسات ستضيء لها طريق الكفاح، وتذلل الكثير من العقبات، وتقيم بنيان الغد على أساس علمي سليم.

[1] في نهاية الكتاب بيان بهذه المصادر.

ولاشك أن كل الجهود المادية التي سوف تبذل في هذا الاتجاه، سيعززها ما استقر في وجدان شعوبنا العربية من تعاليم تراثها الروحي الذي يبغض الفقر ويحاربه، ويدعو كل مواطن عربي إلى العمل، وإلى إجادة العمل، طلبنا لنصيب كريم من متاع الحياة الدنيا .

وحسب القارئ العربي أن يتدبر الآيات القرآنية التالية ، ليدرك واجبه في السعي والكدح في طلب الرزق ، وفي شكر الله على ما سخر له من مصادر الرزق في البر والبحر « فإن رب الكون لم يترك هذا الكون مغلقًا أمام الإنسان بل كشف له غطاءه ، وقلب صفحاته بآياته ، وأغراه بما فيه من أسرار ، وبما سخره له وأخضعه لسلطانه . أغراه بأصول الثروات التي يحصل عليها لو عمل لها ، أغراه بالثروة الحيوانية والنباتية والمائية والجبلية . أغراه بأن سخر له هذا الكون ليخوض غماره ، ويحصل على كنوزه ، ويظهر بخير هذه الثروات[2] :

«ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا[3]».

« الله الذي خلق السموات والأرض، وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقًا لكم، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره، وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار،

[2] من «منهج القرآن في بناء المجتمع» لفضيلة الأستاذ الأكبر محمد شلتوت ص ٧٤.
[3] سورة الإسراء.

وآتاكم من كل ما سألتموه، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار[٤]» .

«هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون، ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات، إن في ذلك لقوم يتفكرون، وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره، إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون، وما ذرأ لكم في الأرض مختلفًا ألوانه، إن في ذلك لآيات لقوم يذكرون، وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحمًا طريًا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها، وترى الفلك مواخر فيه، ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون[٥] » .

«هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا، فامشوا في مناكبها، وكلوا من رزقه[٦]».

ذلك هدى الله يهدي به من يشاء ، والسلام على من اتبع الهدى .

د. محمد عبد الله العربي

مارس سنة ١٩٦٢

---

[٤] سورة إبراهيم.
[٥] سورة النحل.
[٦] سورة المُلك

مشكلة الجوع في نطاقها العام

منذ فارق الإنسان دار النعيم التي لا يجوع فيها ولا يعرى، وهبط على هذا الكوكب الأرضي ، وهو يسعى جاهدًا في سبيل الحصول على ما يسد رمقه ، ويكسو بدنه . ومنذ أقدم عصور التاريخ تشقى الإنسانية في كل جيل وفي كل بيئة في تدبير غذائها، بل إن شطرًا كبيرًا منها لا زال يقاسي لوعة الجوع وجميع العلل المقترنة بسوء التغذية . وينبئنا التاريخ – سواء في الشرق أو في الغرب – أنه لم يوجد قط عصر ذهبي تمتع فيه سكان الأرض جميعًا بالتحرر الكامل من الجوع وسوء التغذية .

واليوم ولو أن كمية الغذاء التي ينتجها الإنسان في هذا العصر أعظم منها في أي عصر مضى، إلا أننا لا زلنا بعيدين كل البعد عن إنتاج الغذاء الكافي لكل إنسان، حتى لقد أصبحت مشكلة الغذاء في هذا العصر أخطر مشكلة تواجهها الإنسانية، بالرغم من التقدم العظيم في العلوم والفنون ، وبالرغم من التقدم الملموس في التعاون الدولي .

ونظرة عابرة إلى موقف الغذاء في عالمنا المعاصر تبرز لنا هذه الحقائق : فمساحات قليلة في الكرة هي التي تحرر أهلها من الجوع وسوء التغذية . أما الجانب الأكبر الذي يشمل آسيا وإفريقيا وأمريكا

اللاتينية حيث يعيش أكثر من نصف سكان الأرض فيسوده نقص الغذاء سواء في كميته أو في نوعه ، وما يصاحب هذا النقص من علل وأمراض تمتص حيويتهم وتمحق طاقتهم الإنتاجية . هذا في حين أنهم أصبحوا يتطلعون إلى حياة أفضل ، وارتفع وعيهم بحالتهم التعسة ، لا سيما بعد أن امتدت موجات التقدم ونفذ إشعاع المعرفة إلى أقصى أرجاء عالمنا المعاصر .

فقد شهد النصف الأول من القرن العشرين ثلاثة أنواع من الثورات العالمية :

الأول : ثورات سياسية أدت إلى حصول ثلث سكان العالم على استقلالهم السياسي ، وصحب هذا التحرر السياسي طموح قوي إلى حياة أفضل . فمنذ الحرب العالمية الثانية حصل ثمانمائة مليون من البشر على حريتهم السياسية هناك ملايين أخرى سوف تظفر بهذه الحرية خلال سنوات معدودة .

الثاني: ثورات في وسائل المواصلات حطمت حواجز المسافة، فتدنت أقصى البقاع النائية، وحطمت كذلك حواجز اللغة فأصبحت الكلمة أو الصورة ينقلها الأثير لا يعوق وصولهما جهل بالقراءة أو بعد في المسافة، وأصبح كل مجتمع في أقصى الأرض يعرف ما يجري في سائر المجتمعات الأخرى .

الثالث:ازدياد ثوري في سكان الأرض من البشر: ففي سنة ١٦٠٠ ميلادية لم يكن سكان الأرض يتجاوزون أربعمائة مليون، وفي سنة ١٨٠٠ أي بعد قرنين من الزمان تضاعف هذا العدد، أما في سنة ١٩٠٠ أي بعد قرن واحد فقد تضاعف العدد مرة أخرى، فإذا وصلنا إلى القرن العشرين نجد العدد يتضاعف في نصف قرن حتى يبلغ نحو ثلاثة آلاف من الملايين . ذلك لأنه في العصور الماضية كان المعدل السنوي المرتفع في الوفيات بسبب الأمراض والأوبئة الوافدة ، وبسبب عجز البشرية عن السيطرة على أحداث البيئة الطبيعية يؤدي حتمًا إلى الحد من تضخم عدد السكان . أما في العصور الحديثة فإن تقدم العلوم الطبية وازدياد السيطرة على البيئة أدى إلى رفع هذا الحاجز، فانطلق تعداد البشر إلى ارتفاع مطرد . وإذا استمر الارتفاع على هذا النحو –أي بأكثر من خمسين مليونًا في السنة الواحدة – فإننا لن نصل إلى سنة ٢٠٠٠ حتى يصل تعدادنا إلى ستة آلاف أو سبعة آلاف من الملايين كما يتضح من الإحصاء المرافق الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة .

إحصائيات السكان في سنة ١٩٦٠ بالملايين

وتقديرات تعداد السكان إلى سنة ٢٠٠٠

من وضع هيئة الأمم المتحدة

المساحة	سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٦٠	سنة ١٩٧٠	سنة ٢٠٠٠
مجموع سكان الكرة الأرضية	٢,٥٠٠	٢,٩٢٠	٣,٥٠٠	٦,٢٨٠

إفريقيا	١٩٩	٢٣٧	٢٩٤	٥١٧
إفريقيا الشمالية	٤٣	٥٣	٦٧	١٤٧
إفريقيا الوسطى والجنوبية	١٥٦	١٨٥	٢٢٧	٣٧٠
أمريكا الشمالية	١٦٨	١٩٧	٣٣٥	٣١٢
أمريكا اللاتينية	١٦٣	٢٠٦	٢٦٥	٥٩٢
آسيا (ما عدا اليابان والقسم الآسيوي من الاتحاد السوفيتي)	١,٢٩٦	١,٥٢٤	١,٨٧٠	٣,٧١٧
اليابان	٨٤	٩٦	١١٠	١٥٣
أوروبا (ما عدا القسم الأوربي من الاتحاد السوفيتي)	٣٩٣	٤٢٤	٤٥٧	٥٦٨
أوربا الشمالية والغربية	١٣٣	١٤٠	١٤٨	١٨٠
أوروبا الوسطى	١٢٨	١٤٠	١٥١	١٨٣
أوروبا الجنوبية	١٣٢	١٤٤	١٥٨	٣٠٦
القارة الباسفيكية (أوشيانا)	١٣,٢	١٦,٣	١٩,٤	٢٩,٣
استراليا ونيوزلنده	١٠,٢	١٢,٧	١٤,٩	٢٠,٨
جزر الباسيفيكي	٢,٩	٣,٦	٤,٥	٨,٦
الاتحاد السوفيتي (بقسيمه الأوروبي والآسيوي)	١٨١	٢١٥	٢٥٤	٣٧٩

وإذا كان أكثر من نصف سكان الأرض يعاني الآن نقصًا فاحشًا في الغذاء، وتعدادنا لا يجاوز ثلاثة آلاف من الملايين ، فكيف يكون الوضع

في نهاية القرن العشرين عندما يصل تعداد البشرية إلى أكثر من ستة آلاف مليون ؟

هذه هي المشكلة في نطاقها العام . أما جوهر المشكلة فهو في الاختلاف الصارخ بين فئتين من البشر: فئة قليلة لا يتجاوز تعدادها سدس سكان العالم وصلت إلى ما فوق كفايتها الغذائية بفضل تقدمها العلمي والمالي والصناعي ، وفئة كثيرة تشمل باقي البشر ، تعاني نقصًا على درجات متفاوتة في غذائها بسبب ما هي فيه من فقر علمي ومالي وصناعي .

وإذا تركت الحال على ما هي عليه فسوف يزداد فائض الغذاء لدى الفئة القليلة لا سيما لما درجت عليه من التزام الاعتدال في نموها السكاني بينما يزداد الفقر والجوع في الفئة الكثيرة ازديادًا لن يقتصر ضرره على هذه المجموعة البشرية الكبرى ، بل سوف تنعكس آثاره الوخيمة على الفئة القليلة الناعمة لأنها لن تجد أسواقًا تتسع لتصريف منتجاتها المصنوعة ومنتجاتها الغذائية ، فيتعثر نشاط مصانعها ومزارعها ويتعطل اقتصادها وتفشو البطالة في عمالها .

ومن هنا كان التعاون بين الفئتين ضرورة حياة لهما، لاتمليه عواطف البر الإنسان فحسب ، بل تفرضه المصلحة المشتركة .

هذا التعاون يجب أن يتجه إلى تمكين أكثرية البشر من الاستفادة بكل يبتكره العلم الحديث من وسائل تنمية الغذاء ووسائل محو الفقر،

بالإضافة إلى الإسعاف المؤقت بكل ما قد يتوافر لدى الفئة القليلة من فائض الغذاء .

وهذا التعاون الإلزامي هو ما فطنت لوجوبه (هيئة الأمم المتحدة) عندما أنشأت (منظمة الأغذية والزراعة) لتقوم أساسًا على نشر وبحث الوسائل المستحدثة في تنمية الغذاء والعمل على تعميمها لا سيما في المناطق المفتقرة إلى الكفاية في الغذاء ، باعتبار أن توفير الغذاء الصحيح شرط لتحقيق كل تنمية اقتصادية ، وبالتالي شرط لرفع القوة الشرائية لسكان تلك المناطق وتحريرهم من الفقر .

ومنظمة الأغذية والزراعة تساعدها في هذه الجهود – بصفة تبعية – المنظمات الأخرى المنبثقة من هيئة الأمم ، كمنظمة اليونسكو . ثم حددت (منظمة الأغذية والزراعة) فترة خمس سنوات – من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٥ – أعلنت فيها حربًا شاملة – حربًا مقدسة – تهدف إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية في كل مكان .

تحديد الوضع العالمي للغذاء في الوقت الحاضر

عالمنا اليوم ينقسم – كما قلنا – إلى شعوب ناعمة وشعوب شاقية . ففي نحو عشرين دولة – لا يتجاوز تعدادها خمسمائة مليون – نجد مطالب الحياة قد توافرت بكل ألوانها لا سيما في المائة سنة الأخيرة حتى طال متوسط عمر الفرد من ٣٥ إلى ٦٠ أو ٧٠ ، والذي أوصل

هذه الشعوب إلى هذه النتيجة الطيبة هي أن الفرد عندهم يتناول غذاء أحسن و أوفى مما يتناوله الفرد في الشعوب الأخرى ، غذاء تتوفر فيه المنتجات الحيوانية والفاكهية والخضرية التي لا غنى عنها لضمان صحة البدن ونموه ، كما أن البيئة التي يعيش فيها تتوافر بها كل أسباب الصحة والرخاء من مسكن وكساء ولذلك نجده أطول قامة وأشد قوة من الفرد في الشعوب الأخرى . .

هذه الشعوب نجدها في أمريكا الشمالية وفي أجزاء قليلة من أمريكا الجنوبية وفي كثير من بلاد أوروبا الغربية وفي أستراليا ونيوزيلندة .

أما الشعوب الشاقية فهي التي تملأ باقي بقاع الأرض ويتجاوز تعدادها الحالي ألفي مليون ، في آسيا المكتظة بأكثر من نصف سكان العالم ، في أقاليم كثيرة في إفريقية ، في مناطق قليلة في أوروبا ، وفي مناطق كثيرة في أمريكا الجنوبية والوسطى .

في هذه الشعوب تجد غذاء الفرد في الغالب خاليًا من العناصر التي تكفل له الصحة والنمو والقوة ، يكاد غذاءه العادي ينحصر في شيء من غلة الحبوب (من قمح أو أرز أو شعير) وفي بعض الجذور النشوية (كالبطاطس). وهذا الغذاء الناقص يؤدي حتمًا إلى إنقاص طاقة الفرد في العمل ، وإلى الحد من قدرته على مساعدة نفسه في تغيير حالته البدائية ، وإلى الحدّ من قدرته على الإحاطة بوسائل التقدم وتطبيقها ، وهكذا يؤدي العجز والفقر إلى المزيد من العجز والفقر .

لذلك فإن الحرب التي يعلنها الإنسان ضد الجوع وسوء التغذية يجب أن يعلنها أساسًا ضد الفقر وضد موجبات الفقر . .

وفي الوقت الحاضر نسمع أصواتًا كثيرة تعلن اليأس من قدرة البلاد المتخلفة على الخروج من حالة الفقر البدائي الذي تعانيه ، وتشير في تأييد يأسها هذا إلى القلة الظاهرة في مواردها الطبيعية ، وإن كانت تغفل في حسابها ما خفي من هذه الموارد ، كما تشير إلى ما طرأ على أكثر أراضيها من جدب ، وإلى مناخها اللافح العصيب ، وإلى التضخم المطرد في عدد سكانها ، وإلى فقدان بل استحالة تجميع مدخرات فيها تساعد على تكوين رءوس الأموال اللازمة لعمارتها ، وإلى عدم توافر صادرات تصدرها لتستعيض عنها باستيراد الآلات والأجهزة اللازمة للتصنيع .

وليس لنا رد على هذه الأصوات المتشائمة إلا أن نسأل أصحابها : كيف كان حال أوروبا منذ مئتي سنة عندما بدأت تخطو خطواتها الوئيدة الأولى في بناء رخائها ؟ ألم تكن زراعتها يومئذ عاجزة عن توفية مطالبها الغذائية ؟ ألم تكن شعوبها في مستوى من الفقر لا يسمح بتجميع مدخرات على نطاق واسع ، ألم تكن تتعثر كل حين في خطط التصنيع ومراحله ؟ ومع ذلك فقد ثارت ثورتها الصناعية وتوالت الاكتشافات العلمية والفنية التي أمدت هذه الثورة بأسباب النجاح . فهل موقف الدول المتخلفة والنامية اليوم أسوأ من موقف أوروبا في سنة ١٧٦٠ ؟ .

إننا على العكس نرى أن المراحل التي قطعتها أوروبا في مائتي سنة تستطيع الشعوب المتخلفة اليوم أن تقطعها في عشرات السنين ، بفضل استطاعتها أن تقتبس دفعة واحدة أحدث ما ابتكره العلم وآخر ما وصل إليه التقدم الفني طوال التجارب المريرة المتعاقبة التي خاضت أوروبا غمارها حقبة من الزمن بعد حقبة . وبفضل المبادرة إلى زيادة إنتاجها الغذائي لتتحرر من فتك الجوع وسوء التغذية بطاقتها البدنية ، والمبادرة إلى زيادة قوتها الشرائية لتنطلق من أغلال الفاقة ، والمبادرة إلى بسط نشاطها الإنتاجي في كل المجالات ، والمبادرة إلى التغلب على الأمية ، والمبادرة إلى نشر المعلومات الصحيحة عن وسائل التنمية الاقتصادية الشاملة .

ولديها أسوة حسنة – وقريبة العهد – بما فعلته بعض الدول المتقدمة بفضل اهتدائها بالأساليب العلمية في زيادة إنتاجها الغذائي ، فمثلاً بريطانيا التي كانت تستورد ثلثي غذائها من الخارج واجهت الحرب العالمية الثانية وهي مهددة بالجوع الشامل بسبب انقطاع وارداتها الغذائية فإذا هي تستعين بالعلم في تنمية إنتاجها الزراعي حتى استطاعت إنتاج ٥٥٪ من وارداتها الغذائية السابقة ، بل وصلت هذه النسبة إلى ٧٥٪ في أحرج سنوات – سنة ١٩٤٣ – واستطاعت بذلك أن تصون صحة شعبها وطاقته الإنتاجية . وهذه الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت في سنين الحرب أن تزيد إنتاجها الغذائي بمقدار الثلث . وهذه سويسرا استطاعت خلال سنوات أن تضاعف إنتاجها الغذائي بالرغم من ضيق رقعتها الأرضية الصالحة للزراعة .

هذه أمثلة حية ، بل هذه حقائق مبشرة لكل الدول المتخلفة وكل الدول النامية ، وقد سجل ميثاقنا الوطني هذه البشرى عندما أشار إلى « التقدم العملي الهائل الذي حقق طفرة في وسائل الإنتاج فتحت آفاقًا غير محدودة أمام محاولات التطوير » .

وإذن نستطيع أن نقرر في يقين أن كل ما استطاعت الدول المتقدمة تحقيقه في تزكية إنتاجها الغذائي تستطيع الدول المتخلفة والنامية أن تصل إليه إذا سلكت نفس السنن العلمية والأساليب الفنية في الإنتاج .

وإليك موقف دول العالم من إنتاجها الغذائي مقارنًا بنسبة تعدادها السكاني لترى فيه كيف يربو الإنتاج الغذائي في الدول المتقدمة على متوسط ما يحتاجه الفرد ، بينما يقصر في الدول المتخلفة عن متوسط ما يحتاجه الفرد قصورًا كبيرًا :

نصيب أقاليم العالم في الإنتاج الزراعي مقارنًا بتعدادها السكاني

إحصائية منظمة الأغذية والزراعة لسنة ١٩٥٨

الإقليم	الإنتاج الزراعي (النسبة المئوية من الإنتاج العالمي)	السكان (النسبة المئوية من التعداد العالمي)
أوروبا الغربية	١٥	١١
أوروبا الشرقية (بما فيها الإتحاد السوفيتي)	١٧	١٠

أمريكا الشمالية	٢٧	٧
أمريكا اللاتينية	٨	٧
الشرق الأقصى	٢٧	٥٣
الشرق الأدنى	٤	٤
إفريقيا	٤	٧
أوشيانيا	٣	١/٢

وهكذا يتضح لك من هذا الإحصاء أن الشرق الأقصى بما فيه الصين الشعبية وتعداده أكثر من ١٦٠٠ مليون من سكان العالم – لا ينتج إلا ٢٧٪ من إنتاج العالم الغذائي ، أما أمريكا الشمالية وتعدادها ٧٪ من سكان العالم فتنتج ٢٧٪ من إنتاج العالم الغذائي . أما إفريقيا وبها ٧٪ من سكان العالم فلا تنتج إلا ٤٪ من إنتاج العالم الغذائي .

ونجد ايضًا هذا التباين الصارخ بين أقاليم العالم ، إذا نظرنا إلى النسبة بين الإنتاج الغذائي في كل إقليم ونصيبه من مجموع الدخل السنوي للعالم كله : فنصيب الشرق الأقصى في الدخل العالمي لا يتجاوز ١٢٪ مع أن تعداده كما قلنا يتجاوز نصف سكان العالم بعكس أوروبا التي بها ١٥٪ من سكان العالم نجد نصيبها من الدخل العالمي يصل إلى ٢٥٪ وأمريكا الشمالية وبها ٧٪ فقط من سكان العالم نجد نصيبها من الدخل العالمي يصل إلى ٤٠٪ .

وإليك إحصاء عن متوسط الدخل السنوي للفرد في بعض الدول منسوبًا إلى كمية الغذاء الذي يحصل عليه ، غذاء نباتي وحيواني لسنة ٥٧/ ١٩٥٨ :

الدولة	متوسط الدخل السنوي للفرد بالدولار الأمريكي	كمية الغذاء النباتي من الحبوب في السنة بالكليوجرام	كمية الغذاء الحيواني (البروتين) في اليوم بالجرام
الولايات المتحدة	٢١٦٤	٧١٣	٦٦
كندا	١٤٣١	١٠٠٠	٦٢
المملكة المتحدة	٩٦٠	٤٩٨	٥١
فرنسا	٨٣٩	٤٨٥	٤٩
إيطاليا	٤٠٦	٤٤٦	٢٥
اليابان	٢٥٠	٣٧٥	١٥
المكسيك	٢٣٤	٣٥٥	١٦
البرازيل	٢١٨	٣٢٠	١٨
الجمهورية العربية المتحدة (مصر)	١١٢	٤٢٣	١٣
سوريا	١٦٩	٤١٩	١٢
باكستان	٧٧	٣٢٤	٨
الهند	٦٠	٢٦٨	٦

وبعد فإن القارىء لابد قد أدرك من هذه الإحصائيات الدقيقة التي بذلت هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة جهودًا مضنية في إعدادها والكشف عنها ، كيف أن أكثرية البشر في عصرنا هذا تعاني ألوانًا من الجوع ونقص الغذاء ، كما لمس آثار هذا النقص في نموها الاقتصادي وفي حجم دخلها القومي ، وأيقن أن هذا الوضع سيزداد

خطره في السنوات المقبلة إذا لم تبادر الشعوب المتخلفة في هذا المجال إلى إتخاذ جميع الوسائل المؤدية إلى تنمية عاجلة في إنتاجها الزراعي وتدبير كفايتها من المؤونة الغذائية وهذا ما سنعالجه في الفصول التالية .

ونختم هذا الفصل بكلمة طريفة لأحد الكتاب من كندا [٧] يصف سيطرة الجوع في عصرنا هذا على أكثر البقاع عندما تخيل أن (الجوع) وقف يتحدث عن نفسه وعن سلطانه المخرب ، فقال :

« استمع إلى (الجوع) يتكلم :

«أنا الجوع، أول عدو للإنسان، وأول عدو للطفل الوليد» .

«أنا الجوع. تراني عندما تثور الكوارث الطبيعية ، من عواصف أو سيول تفتك بالحقول المزروعة ، أو جفاف يجعل الحب يذبل في سنابله ، والأنعام تصبح على المساقي الناضبة ، تراني يومئذ أهيمن على هذه البقاع وأمرح فيها كما أشاء » .

«أنا الجوع ، لدي الكثير من الخدام والأعوان من جراد يمحق الثمر ، وأمراض تفتك بالنبات ، وإقطاعي يستولي على ثلثي محصول الزارع الكادح ، ومراب جشع يقرض الزارع الجائع فيسترد قرضه أضعافًا

---

[٧] الدكتور هوارد ترومان، سكرتير اللجنة الكندية لمكافحةالجوع وسوء التغذية

مضاعفة ، وتاجر مستغل يشتري محصول الزارع بأبخس الأثمان ثم يبيعه إليه بأعلى الأثمان » .

« أنا الجوع ، أبدو في صور مختلفة : في غذاء يخلو من العناصر الطيبة التي تقي الجسم من الأمراض أو في طعام يخلو من المعادن التي تبني عظام البدن ، أو في طعام يملأ المعدة ولا خير فيه لخلوه من البروتين الضروري للنمو وللسلامة من أمراض ذات أسماء كثيرة .

« أنا الجوع ، أستولي على أبدان الرجال والنساء والأطفال ، فألويها وأعذبها وأحطمها ، حتى تصير شيئًا أبعد ما يكون عن خلق الله القويم » . .

وسائل الإنسانية المعاصرة إلى تنمية غذائها

رأينا في الفصل السابق أن الجنس البشري سوف يصل في نموه المطرد إلى ضعف تعداده في نهاية هذا القرن العشرين ، وأن مجموع الناتج الغذائي الحالي في العالم كله بلغ من القلة أن أصبح أكثر من ثلثي البشر لا يجدون كفايتهم الغذائية ، بينما ثلث البشر قد حصلوا على هذه الكفاية ، بل أصبح لديهم فائض كبير من الغذاء يحارون في تصريفه ، فطورًا يتجهون إلى الحد من نشاطهم الزراعي ، وطورًا تدفعهم الأنانية إلى إهلاك هذا الفائض ، صونًا لمستوى أسعار المنتجات الزراعية من الانهيار .

وقد أثبت الاقتصاديون أن ترك هذا الجانب الأكبر من البشر يعاني الجوع وسوء التغذية سيؤدي حتمًا إلى أخطار وويلات لا يمكن تقدير مداها ، لعل أقلها هو تحطيم طاقته الإنتاجية وبالتالي مضاعفة فقره ، وتعجيزه عن تحقيق أي انتعاش اقتصادي ، وكذلك إضعاف قدرته الشرائية . وأن هذا الوضع من شأنه أن ينعكس حتمًا على الرخاء الذي يتمتع به الفريق الأقل ، فإن المنتجات التي تتدفق من مصانعه كالسيل العرم لن تجد أسواقًا خارجية تتسع لتصريفها ، فيصيبها الكساد ، وتفشو البطالة بين شعوبها ، وينقلب رخاؤها إلى أزمات دورية .

وإذن فمصلحة الفريقين على السواء تلتقي الآن عند العمل على تنمية الإنتاج الغذائي للبشر كافة في جميع مواطنهم .

هذا هو الدرس الذي ما فتئت هيئة الأمم المتحدة عن طريق منظمة الأغذية والزراعة تعمل منذ خمس عشرة سنة على تنبيه البشر إليه وتناشدهم تنفيذ مقتضياته .

أما الفريق الذي ظفر بالكفاية الغذائية وبالفائض فيها – بفضل الوسائل والأساليب التي كشف عنها العلم الحديث ، فإن هيئة الأمم تندبه إلى الخروج عن هذا الفائض –كإسعاف وقتي – إلى بعض الأقطار التي تصيبها مجاعة عارضة أو أزمة غذائية حادة بسبب كارثة طبيعية ، كما تندبه إلى العمل على إمداد جميع الأقطار المختلفة في ميدان التغذية بكل ما لديه من خبرة فنية واكتشافات علمية.

أما الفريق الآخر – الذي يمثل الجانب الأكبر من البشرية اليوم – فإن هيئة الأمم تحثه على نبذ تقاليده القديمة في الإنتاج الزراعي ، والاستعاضة عنها بالأساليب الحديثة ، كما تدعوه إلى الكشف عن جميع الموارد الطبيعية التي سخرها الله له في أراضيه ، والعمل على استثمارها ، حتى يصل إلى مستوى الفريق الذي سبقه في هذا المجال ، وحتى يتمكن من تدبير الغذاء لأجياله المقبلة .

وهذا تلخيص للوسائل التي دعت هيئة الأمم المتحدة إلى الأخذ بها في الإنتاج الغذائي لإنقاذ الإنسانية مما يهددها :

أولا – إضافة أراض جديدة إلى الأراضي الزراعية :

يوجد طريقان رئيسيان لزيادة الإنتاج الزراعي : زراعة الأرض التي لم تزرع من قبل ، واستثمار أعمق للأرض المزروعة فعلاً.

وبارتياد الطريق الأول نجد أن المساحة المزروعة في يابس الأرض لا تتجاوز عشر المساحة اليابسة : نحو ١٤٠٠ مليون هكتار من المساحة الكلية البالغة – ١٣,٥٣١ مليون هكتار . ومع ذلك فالرقعة المزروعة فعلاً بالمحاصيل الرئيسية أقل من ٩٠٠ مليون هكتار ، أما الباقي فمزروع بالبساتين أو بمحاصيل ثانوية .

أما باقي المساحة اليابسة فتشتغل المراعي منها ٢٦٠٠ مليون هكتار (أي نحو ١٩% منها) أما الباقي وقدره – ٧٠% – فلا يستفاد منه إطلاقًا في الإنتاج الزراعي .

فهل كتب على الإنسان ألا يزرع من الأرض التي سخرها له الله إلا عشرها وأن يعجز عن استثمار باقيها ؟ هناك رأي متشائم يقرر أن الإنسان قد وصل إلى الحد الأقصى فيما يستطيع زرعه من الأرض ، بل يذهب إلى القول بأن هذا الجزء تتجه خصوبته إلى النقصان شيئًا فشيئًا بسبب إساءة استعماله . ولكن علماء الزراعة والخبراء الفنيين يقررون العكس فهم يسلمون بأن الأرض الزراعية يمكن استنفاد خصوبتها بسوء الاستعمال ، ولكن يمكن دائمًا بالوسائل العلمية تجديد خصوبتها . وهم لا ينكرون أيضًا أن الإنسان قد استنفذ بالفعل جميع الرقعة الأرضية التي

تكون زراعتها ميسورة بغير عناء ، ولكنهم يقررون أنه لازالت في أرضنا مساحات واسعة يمكن وضعها تحت المحراث واستصلاحها للإنتاج الغذائي إذا تضافرت الجهود الفنية والمالية . ويشيرون إلى المساحات الواسعة في المناطق الحارة في إفريقيا وفي أمريكا الوسطى والجنوبية والتي لو زرع فقط عشرون في المائة منها لأضافت إلى المساحات المزروعة ٣٦٠ مليون هكتار ، هذا بالإضافة إلى ٤٠ مليون هكتار في سومطرة وبورينو وغينيا الجديدة . ويشيرون إلى المناطق الصحراوية الشاسعة التي يمكن زراعتها بتدبير مياه الري . كذلك مساحات كبيرة في الشرق الأدنى وآسيا الوسطى والهند وباكستان وسيلان والصين يمكن استصلاح أجزاء كبيرة منها وإعدادها للزراعة . كما توجد مناطق يتوافر فيها الماء والمناخ الملائم ولازالت بائرة بغير زرع فيها ، في أستراليا الجنوبية والبرازيل وأراجواي ولا يستفاد منها إلا في رعي الماشية . أما في نصف الكرة الشمالي فالمساحات القابلة للزراعة ولم تزرع فعلاً فقليلة نسبيًا وأكثرها في الإتحاد السوفيتي وكندا . ويقدرون أن عشرة في المائة منها إذا زرعت أضافت إلى المساحة الكلية المزروعة ١٢٠ مليون هكتار .

ولا ينكر علماء الزراعة ما يعترض استصلاح هذه المساحات الكبيرة من عقبات مالية وصعوبات فنية ضخمة ، كإقامة منشآت للري والصرف ، وتمهيد البطاح ، واختبار التربة واختيار البذور الملائمة لكل بقعة ، إلى غيرها من ألوان التدبيرات الشاقة . ولكن هذه الصعوبات جميعها قابلة للتذليل والتغلب التدريجي عليها بتعاون الجهود الفنية

والمالية واستغلال الاكتشافات العلمية الحديثة ، وإذن فلازال في الأرض متسع رحب للإنسان ليفلحها ويستخرج قوته منها إذا صدق العزم منه وامتد الجهد . ولقد صدق الله وعده للبشر عندما قال لهم: « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » ومعلوم أن « مناكب الأرض » هي أصعبها وأوعرها. وصدق خاتم الرسل عندما قال « اطلبوا الرزق في خبايا الأرض » .

ثانيًا – استثمار أعمق للأرض المزروعة

إذا كان استصلاح الأرض التي لم تزرع من قبل تواجهه صعوبات كبيرة مالية وفنية ويتطلب جهودًا طويلة المدى ، فإن أقرب إسعاف عاجل لمشكلة الغذاء العالمي هو العمل على استخراج ناتج أجزل من الأرض الممهدة للزراعة فعلاً . وهنا لا يخلو الأمر من بعض الصعوبات ، ولكنها صعاب أيسر في التذليل.

وإليك بعض الوسائل التي يشير بها الأخصائيون لزيادة الإنتاج الغذائي من الأرض :

١ـ إتباع أسلوب الدورة الزراعية :

كلنا يعلم أن النباتات والمحاصيل تمتص من التربة التي تنمو فيها عددًا غير قليل من المواد الكيمياوية التي لها دور فعال في إنماء النبات

وصيانته ، كالنترات والفوسفات والبوتاسيوم وغيرها ، وكلها ضرورية للنبات كضرورة البروتين للحيوان .

من أجل ذلك كانت تغذية النبات تغذية سليمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتغذية التربة التي ينمو فيها النبات ، فإذا انقضى على فلاحة الأرض وجمع المحاصيل منها أحقاب من الزمن طويلة الأمد فإن العناصر الغذائية الكامنة في التربة تتناقص شيئًا فشيئًا حتى تتلاشى فتنقلب الأرض الخصبة إلى أرض قاحلة مجدبة وهذا ما حصل لمساحات كبيرة في كرتنا الأرضية.

ذلك لأنه في الحالة الطبيعية الأولى كانت النباتات التي تخرجها الأرض ترتد ثانية إلى الأرض بعد تساقطها وانقضاء أعمارها ، فيعود إلى التربة ما كان يحتويه النبات من عناصر عضوية ومعدنية استمدها من قبل من التربة ، وعلى هذا النحو كان يتجدد غذاء التربة من هذه العناصر. أما في زراعة الإنسان فإنه يجني المحصول وينزعه من الأرض نزعًا فتفقد التربة بهذا الانتزاع جزءًا كبيرًا من العناصر التي أمدت بها النبات من قبل . هذا مع التسليم بأن الأمطار التي تهبط على الأرض وتغور في جوفها تساعد في تعويض جزئي للعناصر التي فقدتها التربة في إنتاج الزرع بتكوين بعض هذه العناصر من جديد فيها .

ويرى الاختصاصيون أن العلاج لهذا الفقدان التدريجي لخصوبة الأرض ، واستنفاد هذه العناصر من التربة ، يكون بإتباع أسلوب الدورات

الزراعية . فقد ثبت أن استنفاد هذه العناصر يزداد كلما توالى زرع قطعة من الأرض بنفس المحصول عامًا بعد عام ، وأن محو هذا الضرر أو تخفيفه على الأقل يكون بزراعة محاصيل مختلفة بالتناوب ، كما يجب أن يمتد هذا التناوب إلى زراعة الحقول المخصصة للمحاصيل بين حين وآخر بالحشائش كالبرسيم وغيره وبالخضر المتنوعة لما لهذه من قدرة خاصة على امتصاص النيتروجين من الهواء وتحويله إلى مركب نيتروجيني يرتد بعضه إلى التربة عند حرثها مع بقايا هذه الحشائش والخضر .

ويقولون إن إتباع الزراع لهذا التناوب الضروري لصيانة كفاية التربة الغذائية لم يتقدم كثيرًا إلا في بلاد قليلة ، ومرجع ذلك في الغالب إلى جهل الزراع بضرورته من جهة والجمود على الأساليب التي درجوا عليها من جهة أخرى .

٢ـ استعمال المخصبات :

ووسيلة أخرى إلى بناء خصوبة التربة وزيادة إنتاجها من الأغذية اللازمة لنا هو استعمال المخصبات وهي من صنوف كثيرة منها التسميد بالسباخ ، والتسميد بالمخصبات الكيماوية كالنتروجين والبوتاس وحامض الفوسفور . على أن استعمال هذه المخصبات يجب أن يقترن بدراسة طبيعة كل تربة واحتياجاتها الخاصة ، ومتى تمت معرفة ذلك كان استعمال المخصبات محققًا لزيادة كبيرة في المحاصيل الزراعية .

ويقول الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة إن استعمال المخصبات بعد اختبار تربة الأرض لاختيار النوع المناسب لها مع الإكثار من زراعة الخضر وإتباع أسلوب الدورات الزراعية ، سيؤدي إلى زيادة إنتاجنا الغذائي بنسبة ٥٠ % على الأقل في بعض البلاد وبنسبة ١٠٠% في بلاد أخرى . وأكثر استعمال المخصبات يجري الآن في البلاد المتقدمة كأمريكا الشمالية و أوروبا الغربية ، أما في البلاد الأخرى فلا زال استعمالها محدودًا ، ولذلك يشيرون بضرورة توفير المخصبات الكيماوية في تلك البلاد وتيسير حصول الزارع عليها بثمن زهيد مع موالاتهم بما يلزمهم من إرشاد فني .

٣ـ تربية النبات واختيار التقاوي :

المقصود بهذه الوسيلة هو تربية النبات تربية تهدف إلى تنمية قدرته على المزيد من الإثمار وإلى تقوية مقاومته للآفات والحشرات وتقلبات الجو. وهذه التربة تشمل طريقين : العمل على اختيار أقوى أنواع التقاوي ، والعمل على خلق سلالات جديدة عن طريق اللقاح و التطعيم .

ثالثًا – مقاومة الآفات والحشرات المتلفة لغذاء البشر

كميات ضخمة من الأغذية و المحاصيل تعدو عليها كل عام آفات وحشرات فتتلفها ، والخسائر الناجمة من هذا الإتلاف تعادل حصيلة عشرات الملايين من الهكتارات ، هذا في حين أنه في الإمكان – إذا طبقنا كشف عنه العلم الحديث – تلافي هذه الخسائر الضخمة

بنفقات زهيدة . فقد نجح العلم في اكتشاف مواد كيماوية قادرة على إبادة جميع الحشرات ومداواة جميع الأمراض التي تصيب النبات وتعوق نموه . غير أن مجال الاستفادة منها يكاد إلى الآن ينحصر في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وبعض أقاليم قليلة أخرى .

وقد ثبت الآن من الإحصاء أن كميات كبيرة من الغذاء لا سيما من الحبوب والخضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية ومن الأسماك ، يصيبها التلف أثناء التخزين أو أثناء النقل بسبب تسرب الحشرات إليها ، في حين أن التخزين قد ابتكرت له الآن طرائق حديثة ناجحة في حمايتها ، كما أن النقل المقترن بالتجميد يمنع تلفها ويحميها من فعل البكتريات . ولاشك أن الأخذ بهذه الوسائل وأمثالها على نطاق واسع سوف يؤدي إلى إنفاذ كميات ضخمة من الغذاء تضيع الآن سدى على الإنسانية.

رابعًا – زيادة الناتج من الأغذية الحيوانية

إذا كانت إمكانيات زيادة المحاصيل الزراعية بفضل العلم الحديث قد أصبحت الآن في مستوى رفيع ، فإن إمكانيات زيادة ناتج الأغذية الحيوانية قد أصبحت في مستوى أرفع . ذلك لأن المحافظة على الماشية وتحسين سلالاتها لم تكن تلقى من قبل أية عناية فنية – إذا استثنينا بعض الأقاليم التي تغدق على ماشيتها رعاية خاصة – وهذا وحده هو تفسير الاختلاف الصارخ بين مستوى الارتفاع في الإنتاج الحيواني في بعض الأقاليم وانخفاضه في الأقاليم الأخرى..

وأول مشكلة تواجهنا في هذا المجال هي العمل على استئصال الأمراض التي تصيب الماشية فإنه لا فائدة من تنميتها وتحسين سلالاتها إذا كانت تتعرض بعد ذلك لأمراض قاتلة . وقد نجحت التجارب العلمية الآن في وقف انتشار الأمراض الخطيرة التي كانت تصيب الحيوان في أكثر الأقاليم المختلفة إن لم يكن في استئصالها . نذكر على سبيل المثال أن العلم قد حقق نتائج باهرة في السنوات العشر الأخيرة في مكافحة الوباء الذي كان يصيب البقر بعد أن كان يقضي كل عام على أكثر من مليونين منها. ويقول الاختصاصيون في منظمة الأغذية والزراعة أن تنفيذ برامج واسعة النطاق لحقن البقر بأمصال معينة ، وإيجاد معامل بيطرية خاصة ، مع تدريب عدد كاف من المختصين في هذه الشئون ، سوف يطهر نهائيًا قارتي آسيا وإفريقيا من هذا الوباء.

كذلك مما يستحق الذكر ما حققه العلم في مكافحة المرض الذي كان يصيب الدجاج وكان في الشرق الأقصى وحده يقضي على نسبة كبيرة من الدجاج تتراوح بين ٧٠% و ١٠٠% حتى كسدت نهائيًا صناعة تربية الدجاج . أما الآن فقد اكتشف العلم مصلاً ناجحًا وزهيد الثمن في وقاية الدجاج من هذا المرض وفي الشفاء منه ، وأدى تطبيقه في (سنغافورة) إلى ارتفاع كمية من الدجاج من نصف مليون إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون ، وإلى انتشار مزراع تربية الدجاج ، وإلى ازدياد نسبة إنتاج البيض ٨٠٠% ويجرى الآن تطبيق هذا البرنامج في الملايو وتاريلاند وأندونسيا. وظاهر ما سوف يعود من تطبيق هذا البرنامج على شعوب تلك الأقاليم من تحسين كبير في صنف الغذاء.

والمشكلة الثانية التي تواجهنا في هذا المجال هي إدارة المراعي ، فكثير منها يساء استغلالها ، وذلك بأن يكون قطيع الماشية أكثر عددًا من طاقة المراعي ، فيترتب على ذلك ضعف كبير في تغذية القطيع فيصيبه الهزال ويقل إنتاجه . أما إذا أحسن استغلال المرعى بحيث لا تتجاوز الماشية التي ترعى فيه طاقته الغذائية فإن الماشية تستطيع أن تؤتي صاحبها كمية أكبر من اللحم واللبن والشعر والجلود.

خامسًا – غذاء من الماء

هذا مصدر فياض بغذاء طيب للإنسان ، سمك البحر وسمك النهر ، سمك الماء المالح وسمك الماء العذب ، وهو من أكبر نعم الله على الإنسان ، وقد لفت القرآن نظر الإنسان إلى استغلاله والاستفادة منه في الآية الكريمة التي تقول :

« وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحمًا طريًا »

و« وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج، ومن كل تأكلون لحمًا طريًا ».

والناتج العالمي الآن من السمك في كل عام مقداره خمسة وثلاثون مليون طن أي بمعدل تسعة أرطال سنويًا لكل فرد من سكان الأرض . فكأن نصيب الإنسان من هذا الغذاء لا يتجاوز ١% من مجموع غذائه

أي إنه يستخرج من الأرض اليابسة ٩٩٪ من مجموع غذائه بينما الماء يشغل الجزء الأكبر من مساحة الكرة الأرضية.

وقد أثبتت بحوث العلماء أن هذا الناتج العالمي من السمك قابل لزيادة ضخمة تصل بغير عناء إلى ضعف هذا الناتج. ولما كان السمك مصدرًا هامًا وزهيد الثمن للبروتين الحيواني الذي تفتقده في غذائها شعوب كثيبرة بل تفتقر إلى الكفاية منه أكثر الشعوب فإن زيادة المحصول السمكي سيكون له أثر عظيم في رفع مستوى التغذية للبشر جميعًا.

والطريقتان المتبعتان الآن للحصول على السمك هما : صيد الأسماك من البحار أو المياه الداخلية سواء كانت عذبة أو ضاربة إلى الملوحة ، وطريقة التربية أي زراعة السمك ، وتكون هذه الزراعة في المياه الداخلية ، وتكون على نطاق ضيق في مياه البحار..

والطريقة الأولى – طريقة الصيد – شبيهة بقنص الحيوانات البرية فيخرج الصياد للبحث عنه ، إلا أن نجاحه في العثور عليه غير مكفول . ولكن في السنوات الأخيرة حدث تقدم كبير في أجهزة الصيد وفي الأساليب الفنية التي تساعد على تحديد مواطن السمك والمساحات التي يكون أكثر توافرًا فيها . وبذلك عظمت قدرة الصيادين على معرفة كل ما يتصل بشئون الأسماك وانتقال جموعها من مكان إلى آخر . والمثل البارز لهذا التقدم نشهده في (النرويج) في صيد سمك (الرنجة)

حيث تمكنت أساطيل الصيد – بفضل هذه المعرفة وهذه الأجهزة – من استغلال قطعان هذا السمك ومتابعة هجرتها من مكان إلى آخر.

بالإضافة إلى هذه الإمكانيات المستحدثة لزيادة محصول السمك في المساحات التي يجرى الصيد فيها فعلاً. فإن هناك إمكانيات كبيرة أخرى لاستغلال مساحات جديدة لم يباشر فيها الصيد من قبل أو بوشر على نطاق ضيق وعلى الأخص في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية وإن كانت تتفاوت بحارها في مقدار خصوبتها السمكية .

هذا عن الصيد في البحار المالحة . أما في المياه الداخلية ففي بلاد كثيرة يتسع المجال للاستفادة من السمك السائب في أنهارها وبحيراتها . كما يمكن تزويد هذه الأنهار والبحيرات بأنواع مختارة من الأسماك وتنميتها بالغذاء المناسب ، وحماية المياه التي تنمو فيها من خطر التلوث بفضلات المصانع . وهذه الأساليب والاحتياطيات تتبع بالمثل – وعلى نطاق واسع – عند اتباع الطريقة الثانية – طريقة زراعة السمك fish farming في مساحات محجوزة حيث يتسع المجال لتربية يراعى فيها انتقاء خير الأنواع ووقايتها من الأمراض والطفيليات.

وهكذا يثبت أن حصيلة الثروة السمكية ، التي تكون جزءًا هامًا من الغذاء السليم للإنسان ، يمكن مضاعفتها بمجهود يسير.

على أن هذه المضاعفة في حصيلة الثروة السمكية لا تستنفد كل ما يستطيع الإنسان الحصول عليه من الغذاء من مياه البحار ، فقد

كشف العلم عن وسائل جديدة في إمكان تسخير موارد أخرى غرسها الله في مياه البحار لتساهم في غذاء الإنسان ، وهذا الكشف سوف يحدث ثورة غذائية بعيدة المدى في مستقبل غير بعيد . نذكر على سبيل المثال اكتشاف حصيلة ضخمة من نباتات بحرية وطحالب في أعماق البحار اتضح من تحليلها أنها تحتوي على كميات من البروتين تعادل ٥٠% من وزنها . وأنها قابلة للتحويل إلى غذاء طيب للبشرية.

وهذا مصداق جديد لقوله تعالى: «وجعلنا من الماء كل شيء حي».

وبعد فهذه لمحة سريعة عن بعض الإمكانيات المتاحة للإنسان لإنتاج غذاء أو في لأجياله المقبلة ، وقد رأينا أن العلم قد قطع السبيل نهائيًا إلى كل قلق أو خوف من احتمال نفاد غذاء الإنسان ، وأثبت أن حدود هذه الإمكانيات لازالت بعيدة المدى ، بل لعل الإنسان لن يصل قط إلى هذه الحدود لأنه كلما اقترب منها أقصاها العلم واكتشافاته مرة بعد مرة.

ومع كل هذا يجب ألا ننسى أن الأمر هنا لا يقتصر فقط على عظمة هبات الطبيعة التي سخرها الله للإنسان ، بل يتصل من جانب آخر بمشكلات إنسانية واجتماعية معقدة وعويصة الحل . لعل في طليعتها مشكلة إبلاغ هذا العلم وهذا الكشف الفني إلى ملايين الزراعيين والصيادين الذين يقع عليهم في النهاية عبء إنتاج غذائنا . فكل فرد من

هذه الملايين قد يؤثر الجمود على أساليبه العتيقة في الإنتاج ويقنع بالاكتفاء بما لديه من معرفة محدودة ، ويعز عليه تغيير أساليب ألفها ودرج عليها آباؤه وأجداده.

ثم تلى هذه المشكلة السيكولوجية مشكلة التغلب على جميع العقبات المالية والسياسية التي تعترض سبيل التقدم ، ولنا إليها عودة فيما بعد.

سادسًا – تنظيم التوزيع :

رأينا أن تنمية الإنتاج ، اعتمادًا على استثمار أحسن للمصادر الطبيعية ، يؤدي حتمًا إلى علاج جانب كبير من مشكلة غذاء الإنسان ، ولكنه علاج يقصر عن تقديم حل شامل لجميع جوانب المشكلة . ذلك لأن بلوغ ما ننشده من رفع مستوى التغذية للبشر جميعًا على أوسع نطاق يقتضي أيضًا إجراء توزيع أحسن للموارد الغذائية بين طبقات كل مجتمع .

وحسبك دليلاً على سوء التوزيع الحالي ما نشهده من نقص كبير في هذه الموارد في أقاليم كثيرة ذات إنتاج زراعي ضعيف ، بينما أقاليم أخرى لديها من فائض الإنتاج الغذائي ما تحار في تصريفه ، حتى لقد تلجأ إلى الحد من إنتاجها الزراعي لكي لا يضار الزارعون وأهلوهم بانخفاض أثمان ما ينتجون. ونفس هذا التوزيع غير المتكافىء بين الدول

المختلفة في حصيلتها من الموارد الغذائية نشهده بالمثل في داخل كل دولة في مدى استفادة طبقات شعبها من مواردها الغذائية .

ولاشك أن تنمية الإنتاج الغذائي في الدول المختلفة – سواء بزراعة محاصيل أوفر ، وتربية ماشية أكثر.. إلخ – سيؤدي تلقائيًا إلى توزيع للموارد الغذائية يكون أحسن إلى درجة كبيرة من التوزيع الحالي ، ولكن ازدياد الناتج وحده لن يحل مشكلة التوزيع لأنها مشكلة اقتصادية في جوهرها ، مشكلة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل كثيرة ، كمستوى المعيشة السائد في شعب معين ، طاقته الإنتاجية ، تكاليف الإنتاج ، أثمان المنتجات ، القدرة الشرائية ، التسويق ، التجارة الدولية .

تغيرات الدخل القومي والقدرة الشرائية

لاشك أن كمية الغذاء ونوعه في شعب معين يتأثران بتقلبات الدخل القومي وتوزيعه بين طبقات الشعب. فبعض الأغذية – كاللحم واللبن والبيض والفاكهة– تتكلف في إنتاجها أكثر من سواها بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها عن تكاليف إنتاج الحبوب والجذور النشوية . وكلما ارتفع دخل الفرد ازداد استهلاكه من الأغذية الثانية الزهيدة الثمن . أي أن نوع الغذاء يتحسن تلقائيًا كلما ارتفع المستوى الاقتصادي.

غير أن الواقع المشاهد هو أن أكثر من نصف سكان الأرض لايحصلون إلا على دخول منخفضة . وقد دل آخر إحصاء أخرجه المكتب الإحصائي لهيئة الأمم المتحدة على أنه في ٥٢ دولة أكثرها في

إفريقية وآسيا والشرق الأقصى يقل متوسط دخل الفرد عن ١٩٩ دولار في السنة ، وفي مجموعة أخرى تشمل ٢٣ دولة يتراوح متوسط دخل الفرد بين ١٠٠ و ١٩٩ دولارًا في السنة ، وفي مجموعة ثالثة تشمل ٦ دولة يتراوح متوسط دخل الفرد بين ٢٠٠ و ٢٩٩ دولارًا في السنة ، وفي مجموعة رابعة تشمل ٩ دول يتراوح متوسط دخل الفرد بين ٣٠٠ و ٦٩٩ دولارًا في السنة . وعدد سكان هذه المجموعات الأربع يتجاوز ١٢٥٠ مليون نسمة ، منها ٨٤٠ مليونًا في المجموعة الدنيا التي متوسط دخل الفرد فيها أقل من ١٠٠ دولار.

وتظهر المفارقة الصارخة بين مستوى المعيشة ومستويات التغذية في هذه المجموعات الأربع ومثلها في الدول المتقدمة صناعيًا ، عندما نقارن بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية و أستراليا و كندا ونيوزيلندا التي يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٢١٠٠ دولار في السنة أو بينها وبين متوسط دخل الفرد في بريطانيا أو دول غرب أوروبا ، وهو رقم لا يقل عن الرقم السابق بكثير.

وإذا تركنا الاعتبارات الإنسانية جانبًا ، فإن مثل هذه الفروق الضخمة في مستويات الدخول في العالم اليوم ينبغي أن تكون موضع قلق و اهتمام كبير عند جميع الدول على السواء ، و على الأخص عند أكثرها تقدمًا ورخاءً . فهذا التوزيع غير المتعادل ، لدخول العالم على سكانه ، يؤثر أسوأ تأثير على التجارة العالمية ، ويقف حائلاً دون استمرار رخاء الدول المتقدمة، لأن منتجاتها المعدّة للتصدير لن تجد من يشتريها

في البلاد المحتاجة إليها أشد الاحتياج، ولن تفتح أبواب أسواق هذه البلاد أمام هذه المنتجات إلا إذا ارتفع مستوى المعيشة فيها.

تغيرات الأثمان وأثرها في توجيه الاستهلاك

إذا كانت تغيرات الدخل القومي والقدرة الشرائية تؤثر في كمية الغذاء وفي نوعه لدى الأفراد، فإن التغيرات التي تطرأ على أثمان أنواع معينة من الغذاء – بسبب ازدياد أو نقص عرضها – تؤثر في توزيع الغذاء وفي تحديد مشتملاته.

ولعل أصدق دليل على ذلك ما شوهد الآن في بعض بلاد الشرق الأقصى ؛ ففي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نضب محصول الأرز فارتفع ثمنه ارتفاعًا فاحشًا فأدى ذلك إلى الاستعاضة عنه جزئيًّا بالقمح وبعض الحبوب الأخرى في كل من الهند واليابان والفلبين. ولكن لم تلبث هذه الاستعاضة الوقتية أن تحولت إلى تغيير دائم في العادات الغذائية لشعوب تلك البلاد . وبالرغم من عودة وفرة الأرز فيها وانخفاض ثمنه ازداد إقبال الناس على القمح وانخفض استهلاك الأرز.

وهكذا يتضح أثر القوى الاقتصادية في إحداث تغيير – سريع أو بطيء – في عادات الناس وأذواقهم الغذائية، وهذه حقيقة هامة لها قيمتها في تنفيذ سياسة تحسين التغذية، فإذا كانت بعض الأغذية التي تبني الجسم وتحمي صحته – كاللبن ومنتجاته والخضر والفاكهة – يمكن وضعها في متناول الناس بتكاليف أقل فإن احتمال انتشار

استعمالها يزداد بالرغم من أنها لم تكن قبل ذلك في عداد طعامهم المألوف.

ومن الأمثلة على ذلك ما نشهده الآن في الإقبال الكبير على استعمال اللبن المجفف في مدينة (بومباي) ومدن هندية أخرى عندما غمرت أسواقها كميات كبيرة من اللبن المجفف بأثمان زهيدة . وما حدث في بلاد أوربا الغربية من انتشار استعمال (المرجرين) – السمن الصناعي – لانخفاض ثمنه بدلًا من الزبد المستخرج من اللبن لارتفاع ثمنه .

كذلك من العوامل الاقتصادية التي لها اتصال وثيق بتوزيع الموارد الغذائية ومناهج الاستهلاك الغذائي ، ازدياد التصنيع وما يصحبه من سكنى المدن . فالتصنيع من شأنه أن يرفع دخول الأفراد فيزداد الإقبال على الأغذية الأكثر نفعًا وملاءمة لصحة البدن وإن كانت نسبيًّا أغلى في أثمانها. فقد شوهد في اليابان أن نسبة استهلاك البروتين الحيواني في البيئات الحضرية أعلى بكثير من نسبة استهلاكه في البيئات الريفية ، كما شوهد في الهند أن استهلاك الأغذية ذات الوحدات الحرارية المرتفعة أعظم عند العمال الصناعيين منه عند العمال الزراعيين وهكذا يبدو – للأسف – أن الآدميين الذين يتخصصون في إنتاج الغذاء للناس هم أقل الناس انتفاعًا بالغذاء.

الخلاصة إذن أن كل المحاولات التي تبذل لرفع المستوى الغذائي لدى السواد الأعظم من الشعوب ، سواء بتنمية إنتاج الموارد الغذائية أو بإحسان توزيعها وترقية استهلاكها – كل هذه المحاولات تظل دائمًا بعوامل اقتصادية تثير أكثر من سؤال: كيف ننجح في رفع الدخول الفردية إلى المستوى الذي يسمح لكل فرد بالحصول على كمية كافية من الغذاء الصالح؟ وكيف نضع أثمان الأغذية الصالحة في نطاق القدرة الشرائية للسواد الأعظم من شعوب الأرض؟ وكيف ننجح في تصريف فاضل الأغذية المتراكمة لدى بعض الشعوب المتقدمة بغير أن يؤثر هذا التصريف على أسواق التجارة المحلية والعالمية ؟ وكيف نوجه التبادل التجاري بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة توجيهًا يكفل توازن المنفعة للفريقين على السواء؟.

هذه بعض العقبات التي تواجه إنسان هذا العصر في كفاحه ضد الجوع وسوء التغذية وفي كفاحه أساسًا ضد الفقر، وقد أصبح لزامًا على إنسان هذا العصر أن لا يدخر جهدًا في سبيل قهر هذه العقبات إذا أراد لنفسه ولذريته من بعده الغذاء الكافي والصالح .

وسنخصص الفصول التالية لإلقاء الضوء على ما يجب بذله من جهود .

سابعًا – نشر التعليم

رأينا أن رفع مستوى التغذية على نطاق عالمي يقتضي تحقيق مطلبين أساسيين هما تنمية إنتاج الموارد الغذائية ، وكفالة توزيع أحسن

لهذه الموارد على مجموع السكان ، على أن هناك مطلبًا ثالثًا لابد من السعي الجاد إليه لأنه التكملة الضروية لبلوغ المطلبين السابقين ، هو نشر التعليم بين طبقات الشعب . فضرورة التعليم في حل مشكلات الغذاء لا تقل عن ضرورته في مجالات التقدم الأخرى . كما سنوضح إجمالًا فيما يلي:

أثر التعليم في إنتاج الغذاء :

أكثر من بلغوا سن المراهقة في عالمنا اليوم لا يقرأون ولا يكتبون . ولا شك أن حبسهم داخل سجن الأمية لا يعطيهم فرصة الاطلاع على وسائل أحسن وأقدر على إصلاح أحوالهم ورفع مستواهم ومستوى المجتمع الذي يعيشون فيه.

فمثلًا في البلاد الإفريقية تقدر بما بين ٥٠% و ٩٠% من السكان ، وفي بلاد أمريكا اللاتينية تتفاوت الأمية بين ١٤% و ٩٠% وكذلك البلاد المتخلفة في آسيا تتراوح نسبة الأمية فيها بين ٣٥% و ٩٠%.

وطالما يسود هذا الوضع في تلك الأقاليم فلن يرجى بها أي تقدم مالي أو اجتماعي، كما أن الهدف المنشود هنا في توفير غذاء صالح لكل فرد يصبح هدفًا بعيد المنال إذ في غشاوة هذه الأمية يصعب إدخال أساليب جديدة في نشاط المجتمع ، ويصعب إقناع الناس بقبول هذه الأساليب .

والتعليم ولو في مستواه الابتدائي هو الذي يكفل بلوغ هذا الهدف على أن يكون تعلميًا لا يقنع بمجرد استئصال الأمية، بل يجب أن يصحبه تعليم مهني، وتدريب فني على الزراعة الحديثة ، بالإضافة إلى دراية بشئون التسويق والتوزيع، وهنا تستطيع المدارس أن تلعب دورًا هامًّا في هذا المجال، ولقد اتخذت بالفعل بعد الحرب العالمية الثانية خطوات طيبة في هذا الاتجاه، تتلخص في إنشاء دراسات زراعية مسائية في بلاد كثيرة تكون قائمة في جوف الريف؛ حتى يؤمها الزراع بغير أن يتكبدوا مشقة أو نفقات، وقد سارت في هذا الطريق الدول المتقدمة وأصبح لزامًا على الدول المتخلفة أن تحذو حذوها في هذا الاتجاه .

أثر التعليم في نوع الغذاء

كما أن للتعليم أثرًا كبيرًا في الإرشاد إلى تنمية الإنتاج الغذائي، فإن له أثرًا لا يقل عنه أهمية في الإرشاد إلى نوع الغذاء الملائم . ذلك لأنه حتى في حالة توافر الموارد الغذائية فقد لا يستفيد منها المستهلك الفائدة المرجوة إذا لم يحسن اختيار الغذاء الصالح ، فقد يترتب على جهله هنا أن يجعل غذاءه ناقصًا في العناصر المعدنية التي تقوي العظام والأسنان ، أو يجعله ناقصًا في الفيتامينات الضرورية في أداء أعضاء الجسم لوظائفها ، أو يجعله ناقصًا في البروتينات الضرورية لعملية النمو. فإذا لم تأتلف هذه العناصر في غذاء الفرد استحال استكمال نموه .

غير أن تعليم الناس ميزة أي نوع من أنواع الغذاء لن يؤتي ثمرته إلا أذا صحب ذلك تعليمهم كيفية إنتاج هذا النوع بكميات وافرة . أما إذا لم يكن هذا النوع في متناول أيديهم فمن العبث حثهم على الإكثار منه . فمثلا من العبث أن تحث أهل إقليم على الإكثار من شرب اللبن إذا كان اللبن ومنتجاته من السلع النادرة في هذا الإقليم .

ومن أهم ما يجب أن يراعى في نشر المعلومات عن التغذية الصحية في أي إقليم هو كل ما يتصل بدخل المستهلك وقدرته الشرائية ومدى توافر أنواع الأغذية المختلفة في أسواقه المحلية . كما يجب أن يمتد التعليم الغذائي إلى إيضاح الوسائل السليمة في طهو الأطعمة حتى تحتفظ بعد الطهو بقيمتها الغذائية. وأخيرًا يشترط لنجاح مناهج التعليم الغذائي وجوب احترام عادات الشعب وتقاليده في أمر الأطعمة ، حتى لا يكون تعارضها مع عادات الشعب موجبًا لعدم الأخذ بها..

وبعد؛ فقد تبين من كل ما تقدم أن الفقر هو أكبر ما يخذل الإنسان في حربه ضد الجوع وسوء التغذية . وقد آن لنا أن ننتقل إلى شرح العقبات التي تواجه مجموعات كبيرة من البشر في سعيها إلى التحرر من الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة..

العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية

قلنا إن نجاح الإنسان في حربه ضد الجوع وسوء التغذية مرتبط بنجاحه في محاربة الفقر، فحينما يوجد الفقر يوجد الجوع ، فالفقر والجوع متلازمان لا ينفصلان . .

والتحرر من الفقر في أي إقليم يقتضي العمل الجاد على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. ونريد في هذا الفصل أن نستعرض أهم العقبات التي تعترض طريق أي شعب في تحقيق تنميته الاقتصادية..

العقبات الكبرى في طريق التنمية خمس :

١– زراعة هزيلة في الدول المتخلفة..

٢– فقدان مقومات البنيان الاقتصادي ونقص عوامل الإنتاج الأساسية..

٣– ضعف الإدارة العامة..

٤– عوائق ناشئة عن مركزها الدولي..

٥– مشكلات اجتماعية..

١ـ زراعة هزيلة:

إن الكثرة العظمى من زراع العالم لا يكادون ينتجون من الغذاء إلا بعض ما يكفيهم ويكفي أسرهم . أما في البلاد المتقدمة التي سلكت

أساليب الزراعة الحديثة والزراعة الآلية فإن رجلاً واحدًا ينتج من الغذاء ما يستطيع أن يمون به ألوفًا من الناس في أرض بعيدة عن أرضه . وهذا الفارق يصح أن يكون المعيار الذي نميز به بين بلد متخلف وبلد متقدم.

ولن ينجح بلد متخلف في تحقيق نهضته الاقتصادية في مراحلها المتعاقبة حتى يحدث من البداية تقدمًا كبيرًا في زراعته . فتخطيط التصنيع – الضرورية في كل تقدم اقتصادي – تتعثر في بدايتها إذا لم يتوافر الغذاء الكافي للعمال الصناعيين . هذا من جهة ومن جهة أخرى منتجات الصناعة الناشئة لن تجد سوقًا محلية لتصريفها إلا إذا ارتفعت دخول الزراع فيها – وهم الكثرة الغالبة – وبالتالي قدرتهم الشرائية ..

وأقرب دليل على ذلك هو ما بذله الاتحاد السوفيتي من عناية كبيرة بإنتاجه الزراعي عندما بدأ عملية تصنيعه الكبرى . فقد لجأ في توسيع إنتاجه الزراعي إلى تجميع النشاط الزراعي كله في مزارع جماعية تستخدم في الحرث والزرع والحصاد الآلات الميكانيكية ، هذا إلى تنظيم الري والصرف على نطاق واسع، وتشجيع البحث العلمي في كل ما يتصل بالشئون الزراعية . ذلك لأنه أيقن أن هذه الوثبة الكبيرة في إنتاجه الزراعي هي الدعامة الأساسية لنجاح تخطيطه الصناعي . وها هي ذي الصين الشعبية تتبع الآن أساليب مماثلة. ونرى الآن الهند تبذل أقصى جهدها في تنمية إنتاجها الزراعي في قراها التي يبلغ تعدادها خمسمائة ألف قرية تسكنها الكثرة العظمى من شعبها . .

وأول عقبة تعترض التقدم الزراعي المنشود هي جمود الزراع التقليدي – في كل بلاد العالم – على الأساليب التي ألفوها في الزراعة ويصعب حملهم على تغييرها إلا بعد تجارب متكررة يشهدونها رأي العين، ويلمسون فائدتها في الواقع، وإذن يجب الإكثار من إجراء هذه التجارب أمامهم والتمسك بالصبر الطويل في شرحها، وتزداد الصعوبة في حالة جهل الزراع بالقراءة والكتابة، وهي الحالة الغالبة في الكثرة العظمى من سكان الأرض ويتعذر من أجل ذلك موالاتهم بالإرشادات والبيانات المكتوبة، وإذن يجب الاستعانة بالإذاعة في الشرح والإرشاد، بشرط تمكين أهل القرى من الحصول بثمن ميسور على أجهزة الاستقبال.

العقبة الثانية هي : سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية ، وهي الحالة السائدة في البلاد المتخلفة ؛ حيث تجد فئة إقطاعية تستأثر بملكية المساحة الكبرى ، يزرعها لهم – كيفما اتفق – أجراء ليست لهم مصلحة شخصية في وفرة المحصول أو قلته ، فلهم أجرهم البخس في الحالين . أما المساحة الصغرى فيملكها الملايين ، مجزأة إلى قطع ضئيلة لا تسمح باستخدام الآلات الزراعية أو بتطبيق أي تجديد مفيد . ولا علاج لهذا الوضع الشاذ إلا بسن تشريع للإصلاح الزراعي يتجه إلى تمليك العاملين في الأرض للمساحة الكبرى التي احتازتها الفئة الإقطاعية ، وهذه مسئولية الحكومات في جميع الدول المتخلفة. ويجب أن يقترن هذا الإصلاح بنظام تعاوني واسع النطاق يسمح بإمداد الزراع

بكل ما يحتاجون إليه من إرشاد أو تدريب أو قروض أو تقاو جيدة أو آلات زراعية تعمل في ملكياتهم الزراعية المجمّعة . .

٢ـ فقدان مقومات الكيان الاقتصادي:

ليس ضعف الإنتاج الزراعي هو الظاهرة الوحيدة في البلاد المتخلفة اقتصاديًا ، بل أن بنيانها الاقتصادي في مجموعه يفتقد كثيرًا من مقوماته الأساسية . فقد يخلو من المعلومات الصحيحة عن موارده الاقتصادية الظاهرة والباطنة ، المستثمرة والقابلة للاستثمار ، مضافًا إلى ذلك نقص كبير في رأس المال ، وفي وسائل الائتمان التي تيسر الحصول على قروض رأسمالية . هذا إلى جهل شامل بالتكنولوجيا الحديثة وندرة في العمال المهرة ورجال الإدارة الفنيين ، وإلى عجز في طرق المواصلات وقلة ظاهرة في السكك الحديدية أو الطرق الرئيسية التي تربط أطراف البلاد بعضها ببعض . إلى غيرها من المقومات اللازمة في أي بناء اقتصادي سليم . .

وأقل هذه المقومات – المواصلات الطيبة – لوحظ أن انعدامها يؤثر أسوأ تأثير على كل مجالات النشاط الاقتصادي . ففي بلاد كأفغانستان وأثيوبيا ونيبال وغينيا الجديدة مثلاً كان انعدام هذه المواصلات فيها من الأسباب الرئيسية في عرقلة نشاطها الاقتصادي . وبلاد أخرى كالمكسيك وتركيا اضطرت إلى تركيز جميع صناعتها في الموانيء لسهولة اتصالها المباشر بالأسواق الخارجية . وإذا نظرنا إلى

أبسط الإجراءات كاختيار موقع لإقامة مصنع نجد أن مسألة المواصلات تلعب الدور الحاسم في هذا الاختيار . فأهم ما يسعى إليه المصنع هو التوفير في تكاليف الإنتاج ، وهذا التوفير يرتبط بسهولة أو صعوبة نقل المواد الخام إلى المصنع من مواطنها ثم سهولة أو صعوبة نقل منتجات المصنع إلى الأسواق . .

وعامل آخر يعرقل تصنيع كثير من الدول المتخلفة هو قلة ما لديها من طاقة محركة . فالتصنيع الحديث يحتاج إلى أجهزة آلية ، وهذه الأجهزة تعتمد على توافر الطاقة المحركة بثمن بخس . والمصانع الكبيرة في الدول المتقدمة تملك توليد طاقتها المحركة بغير أن يشق ذلك عليها لأن إنتاجها الكبير يسمح بخفض تكاليف إنتاج الطاقة المطلوبة ، أما في الدول التي بدأت ارتياد التصنيع فإن مصانعها الصغيرة نسبيًا تضطر إلى شراء طاقتها الكهربية المحركة من رصيد محدود في البلد كله . فقد دل إحصاء هيئة الأمم المتحدة لسنة ١٩٥٢ على أن الدول الصناعية المتقدمة أنتجت ٩٣,٢% من الطاقة الكهربية في العالم ، والباقي كان ما أنتجه سائر الدول .

وتواجه الدول المتخلفة في إنتاج الطاقة الكهربية صعوبات ضخمة، ذلك لأن الطاقة الكهربية لا يمكن زيادتها لمواجهة ازدياد الطلب بمجرد بذل نفقات قليلة ، بل يحتاج الأمر إلى إقامة معقدة و ضخمة التكاليف . فمثلاً إذا أريد استغلال مجرى نهر لتوليد طاقة كهربية فيجب إقامة خزان أو سد بارتفاع معين واتساع معين ، ولو كان ما ينتجه من طاقة يزيد

عن المطلوب في المراحل الأولى من التصنيع . و ظاهر أن إقامة السدود والخزانات تستنفد جزءًا غير يسير من رأس المال القومي.

وعقبة أخرى في سبيل التصنيع لا تقل عن العقبات السابقة هي ندرة الموظفين و العمال المهرة. فيجب على حكومات الدول النامية أن تكثر من إنشاء المدارس التدريبية و المعاهد الفنية حتى تضاعف عدد الكفايات الفنية والمهارات الصناعية اللازمة للمصانع الناشئة حتى لا تضطر هذه المصانع إلى تخصيص نفقات إضافية لتدريب عمالها وتعليم موظفيها .

كذلك يجب أن نلفت النظر إلى أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى وجود أجهزة كاملة للائتمان وعمليات المصارف والتأمين . وهذه متوافرة منذ زمن بعيد في الدول المتقدمة ، بينما لا توجد في الدول المتخلفة إلا في نطاق ضيق ، أو تكون – وهو أسوأ الحالين – فروعًا لمصارف أو شركات أجنبية .

ولما كانت الصناعة المحلية تحتاج في انتعاشها إلى توافر طلب محلي مستمر ، فإن حيوية هذا الطلب وتدفقه يتوقفان على مدى قدرة المصانع على إمداد المستهلكين بمنتجاتها ، وهذا بدوره يحتاج إلى أجهزة مهيأة لبيع هذه المنتجات وإلا تعذرت الاستفادة الكاملة من السوق المحلية .

ويلاحظ أن صغر حجم السوق المحلية في الدول المتخلفة الصغيرة مشكلة عويصة بعكس الحال في الدول المتخلفة الكبيرة التي يسمح سوقها باستهلاك منتجاتها المصنوعة . ولذلك يحسن بالدول المتخلفة الصغيرة متى كانت تجمعها منطقة واحدة أن تتحد في تسويق إقليمي لمنتجاتها الصناعية .. وهذا ما فعلته دول أمريكا الوسطى الخمس كوستاريكا، سلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراجوا – وهذا الاتحاد يقتضي تدبير أنظمة جمركية مشتركة ، وتوزيع الإنتاج الصناعي بينها على المستوى الإقليمي ليتخصص كل بلد فيما هو أقدر عليه ، وإقامة تعاون وثيق بين إداراتها الحكومية ، وإنشاء ملكية مشتركة لأسطول تجاري مشترك ، إلى غير ذلك من التدابير المماثلة التي بدونها لا تستطيع الدول الصغيرة أن تجد منافذ كافية لتصريف منتجاتها الصناعية ، الأمر الذي يؤدي إلى فشل خطة التصنيع التي تعتمد عليها في نجاح تنميتها الاقتصادية . .

٣- الإدارة العامة والسياسة الحكومية:

ومن أهم ما يتوقف عليه نجاح التنمية الاقتصادية هو كفاية الأجهزة الإدارية والحكومية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتشجيع التقدم الاقتصادي في كل مجالاته . فاستقرار النظام العام ، واستقلال القضاء ، وسير الإدارات العامة في أداء ما اطلعت به من خدمات في استمرار واطراد ، كل هذا شرط أساسي في تحقيق تقدم اقتصادي ثابت الدعائم . ولكفاية الهيئات الحكومية أهمية كبرى لأنها هي التي تتحمل مسئوليات

وضع الخطط الاقتصادية وتتحمل مسئوليات تنفيذها ، و لا يرجى نجاح لهذه الخطط إذا لم تكن هذه الهيئات مزودة بالموظفين الأكفاء والأمناء . كذلك تنظيم خدمات إرشادية للشعب ومشروعات تدريبية – كالذي يتطلبه مثلًا تنفيذ خطة النهضة الزراعية السابق الكلام عنها – قد تضطر أن تتولاه في المراحل الأولى هيئات حكومية . كما أن هناك خدمات أخرى كثيرة – كالتفتيش على المصانع ، والإشراف على الضرائب ، وتحديد أثمان السلع... إلخ ، كلها تتطلب في الموظفين درجة رفيعة من الكفاية والأمانة لاتقاء أي عبث أو إفساد واستغلال.

على أن كثيرًا من الدول المتخلفة تواجه صعوبة كبيرة حتى في ملء المراكز الرئيسية القليلة بمواطنيها، وتواجه صعوبة أكبر في ملء العدد الضخم من المناصب الوسطى والدنيا بموظفين قد يعهد إليهم بمسئوليات كبيرة في الوحدات المحلية النائية عن رقابة الحكومة المركزية.

وأخيرًا التنمية الاقتصادية تقتضي بطبيعتها تغييرات عميقة الغور في كيان الدول النامية ، وتحمل معها مشكلات جديدة لم تعرفها من قبل في شئون الصحة العامة ، والتعليم ، والعمل والعمال ، وشئون الإسكان ، وفي الشئون المالية وفي السياسة التجارية . و كل هذه المشكلات تدعو مواجهتها إلى نمو يوازيها في الأداة الإدارية والحكومية . وإذن كان لزامًا على الدولة النامية أن تخلق جهازًا كاملًا من موظفين مدربين أحسن تدريب على مواجهة هذه المشكلات وعلى تنفيذ السياسة الحكومية .

٤- مركز الدول النامية في المجموعة الدولية من الوجهة الاقتصادية:

الدول النامية في مركز ضعيف من الوجهة الاقتصادية إذا قارناها بالدول التي بلغ التصنيع فيها شأنًا عظيمًا . ذلك لأن أكثر الدول النامية تعتمد في موازنة ميزانياتها على تصدير محصول رئيسي واحد أو اثنين . فمثلًا (شيلي) تعتمد على تصدير النحاس . وكل انخفاض في ثمن النحاس بمقدر سنت واحد يؤدي إلى عجز في موارد (شيلي) الضريبية بمقدار ٤ ملايين دولار ، وفي البرازيل وكولومبيا ودول أمريكا الوسطي يمثل البن ثلاثة أرباع حصيلتها من النقد الأجنبي ، كما أن أربع عشرة دول من دول أمريكا اللاتينية تعتمد أكثر الاعتماد على بيع البن ، فإذا فرحت ربة البيت في أمريكا الشمالية بانخفاض بسيط في ثمن البن فإن هذا الانخفاض البسيط يؤدي إلى ضائقة مالية في أمريكا الجنوبية . وهكذا كان اعتماد الدول النامية على تصدير محصول أو اثنين يلحق بها أكبر الضرر في الأسواق العالمية ، وكل ذبذبة في أثمان هذه الصادرات، وكل نقص في الطلب عليها يصيب هذه الدول بضرر جسيم ، كما حدث في نقصان الطلب على القصدير والزنك عقب انتهاء الحرب الكورية فأصاب بعض دول أمريكا اللاتينية المصدرة لهما بأزمة مالية عاتية .

ومنذ سنوات تجري مفاوضات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف لإيجاد علاج لهذا الضعف الأساسي . فالدول النامية التي يعتمد اقتصادها على تصدير محصول أو اثنين ، أو معدن أو اثنين ، تريد أن ترى أثمان هذه الخامات مضمونة إما بالدولة المستوردة أو باتفاقية

دولية، حتى تستطيع أن تنجو من الأعاصير التي تهدد ثبات دخلها القومي ، وتعجزها عن وضع تخطيطها الاقتصادي على أسس ثابتة . أما الدول الصناعية المستوردة لهذه الخامات فمع رغبتها في منع الذبذبة في أثمان الخامات التي تستوردها ، إلا أنها لا تريد أن تقيد نفسها بأثمان قد لا تمثل دائمًا القيمة الحقيقية لهذه الخامات ، إما لأنها اكتشفت مصادر أخرى لتوريدها إليها بثمن أقل ، أو لأن الاكتشافات العلمية قد خلقت بديلاً لهذه الخامات .

وإذن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو عمل الدول النامية على تنويع اقتصادياتها حتى لا تظل مواردها المالية عالة على صنف واحد أو صنفين من الخامات .

ومن الصعوبات التي تعترض تصنيع الدول النامية اعتمادها على الدول المتقدمة في استيراد السلع الإنتاجية كالآلات والأجهزة ، أو اعتمادها عليها في اقتباس الثمار المتجددة للابتكارات الحديثة .

وكثيرًا ما يحدث أن تكون الآلات والأجهزة قد صنعت لتلائم ظروف الدول المتقدمة ومهارة العاملين عليها، فإذا جئ بها الدول النامية وهي تعاني النقص في العمال المهرة، أصبح لا مناص لها من بذل نفقات كبيرة في إصلاح ما تتلفه الأيدي غير الماهرة و غير المدربة، ومن الأمثلة على ذلك ما شوهد حتى في المجال الزراعي من أن إدخال الجرارات وآلات الحرث والحصاد لا يعود بكل الفائدة المرجوة منها إذا كانت الأيدي العاملة تعجز عن إصلاح كل خلل بسيط يطرأ عليها .

كذلك يلاحظ أن الدول النامية قد تتأخر أو يحال بينها وبين اقتباس الثمار المتجددة للابتكارات الصناعية الحديثة التي ظفرت بها الدول المتقدمة . وإذا نجحت في الحصول عليها فقد يعوزها رأس المال اللازم لاستبدال آلاتها وأجهزتها القديمة بآلات وأجهزة حديثة .

هذه صعوبات جانبية يجب على الدول النامية أن تحسب لها حسابًا وأن تتهيأ دائمًا للتغلب عليها .

وأخيرًا هذه الدول النامية كافحت من قبل حتى كسبت استقلالها من براثن الاستعمار واستردت ما سلبها من كرامة وحرية ، ولكن لازال عليها أن تبني استقلالها الاقتصادي . وإذا كان الاستقلال السياسي قد اقتضى منها جهادًا مريرًا فإن الاستقلال يقتضي جهادًا أمر وأطول . هذا بالإضافة إلى تلك التبعات الجديدة التي يفرضها عليها الاستقلال السياسي من إعداد العدة للدفاع ، والتمثيل السياسي ، والتنظيم الإداري والحكومي ، مما يفرض أعباء مالية جديدة تقتضي زيادة كبيرة في الدخل القومي لا يتيحها إلا نجاح التنمية الاقتصادية.

٥- المشكلات الاجتماعية :

المشكلات الاجتماعية التي تعوق التقدم الاقتصادي في البلاد المتخلفة لها من صور وألوان متباينة فليست جميعها من طراز واحد .

فمنها ما يكون مبعثه تعاليم دينية تأمر الناس بالزهد في متاع الحياة، فيضعف الحافز على مضاعفة الإنتاج وطلب المزيد من الرزق ، كبعض المجتمعات الهندية بعكس المجتمعات العربية التي تأمر تعاليمها الدينية بأن يأخذ الناس حظهم الوافر من متاع الدنيا إلى جانب رعاية مطالب الآخرة .

ومنها مجتمعات أخرى – كالمجتمعات الصينية قبل ثورتها الشعبية – ترى في المهن والحرف اليدوية والصناعية بوجه عام موضع مهانة للمشتغلين بها، بعكس ملكية الأرض الزراعية أو مباشرة المهن العسكرية أو الحكومية أو الدبلوماسية التي تجذب إليها أبناء الطبقة العليا في المجتمع، وقد ظلت الصين قرونًا طويلة لا تجيز أو الصناع أو المشتغلين بالزراعة الدخول في الطبقات العليا للمجتمع مهما عظم ثراؤهم إلا إذا نبذوا هذه المهن، فعندئذ يجوز لهم الانخراط في سلك الطبقات الناعم ويشيدون القصور ويقضون بقية حياتهم متعطلين عن كل إنتاج مادي .

فللمجتمعات المتخلفة إذن مشاكل متباينة، على أنها تشترك جميعًا في مشكلات متماثلة، الجدير بالذكر منها: الإقطاع، علاقة العامل بصاحب العمل، عدم تكافؤ الفرص بين العاملين في المجالات الاقتصادية، الأمية وشبه الأمية، ضعف صحة العامل، الأمراض المتوطنة.......إلخ.

هذه مجرد أمثلة للمشكلات الاجتماعية التي تواجه البلاد المتخلفة في معركة التنمية الاقتصادية .

ولكن هناك سؤالاً أرجأنا الإجابة عليه إلى الآن وإن كان يجب أن نبدأ به ولكن صلته بكيان المجتمع حملنا على هذا الإرجاء، ذلك هو تعريف الدولة المتخلفة .

تعريف الدولة المتخلفة :

هل الدولة المتخلفة هي كل دولة لم تستكمل تقدمها الاقتصادي ؟ إذا أخذنا بهذا التعريف لن نقف عند حد معين فجميع الدول التي نسميها الآن « متقدمة » لا تزال دائبة السعي إلى تحقيق تقدم اقتصادي أبعد شأنًا عما وصلت إليه ، ولازالت تعتبر نفسها قاصرة عن بلوغ المثل الأعلى الذي تنشده، وإذن يصح أن نسميها دولاً « متخلفة » عن الهدف الرفيع الذي تطمح إليه .

ولعل المعيار الأقرب إلى الصحة في التمييز بين الدولة « المتقدمة » والدولة « المتخلفة » هو في النظر إلى كيفية توزيع الدخل القومي بين مختلف طبقات المجتمع . فالدول المتقدمة اقتصاديًا يكون السواد الأعظم من شعوبها متمتعًا بمستوى أعلى في معيشته ، وبقسط أكبر من متاع الحياة المادي . وهذه الدول بالذات تجد أنها مدينة في هذا الرخاء إلى آثار التصنيع أي إلى ازدهار صناعات كثيرة فيها ، أو لمشاركتها لدول صناعية تبادلها منتجاتها الأولية بثمار مصانعها ، كاستراليا

ونيوزيلندة . على أنه حتى في هذه الدول – مثل نيوزيلندة – نجد أن إنتاجها الزراعي يعادل ٦٠% من دخلها القومي ، بينما لا يمارس الزراعة بالفعل إلا ١٦% من مجموع الشعب .

وإذن فالتصنيع – أو بعبارة أدق – مشاركة مجموع الشعب في ثمار هذا التصنيع ، هو الشرط الأساسي للتقدم الاقتصادي . ومع ذلك فالتصنيع ليس غاية في ذاته . فكما أن المدارس والمستشفيات والمتاحف والمدارس ، لا تنشأ لمجرد وجودها بين ظهرانينا ، بل لتحقيق غايات أخرى، كذلك المصانع هي الأداة الضرورية لرفع مستوى المعيشة بين الجانب المحروم من البشر ، وهو الجانب الأكثر تعدادًا .

وأخيرًا يجب ألا ننسى أن التخلف أو التقدم ليس لازمة من لوازم دول معينة بالذات . فالدول المتقدمة الآن لم تكن متقدمة في كل العصور، والدول المتخلفة لم تكن متخلفة في كل العصور.. بل العكس هو الصحيح . فالإقليم التي يشيع فيها التخلف الآن قد سجل التاريخ لها حضارات رفيعة في عصور ماضية، بينما في تلك العصور كانت الأقاليم التي يشيع فيها التقدم الآن تحيا حياة بدائية، وتتخبط في ظلمات الجهالة وغياهب الهمجية .

دور الحكومات في التنمية الاقتصادية

اطلعنا في الفصل السابق على العقبات التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ، ويبقى الآن أن نطلع على الجهود التي يجب أن تبذلها حكومات هذه الدول للتغلب على هذه العقبات . ثم نطلع بعد ذلك على الإجراءات التي نجحت بعض المنظمات الدولية في تدبيرها لمساعدة الحكومات في هذا الكفاح .

فجهود حكومات الدول المتخلفة يجب أن تتجه إلى معالجة الشئون الآتية :

١ـ ندرة المنظمين

إذا كانت حكومة البلد المتخلف ستتولى بنفسها مهمة التصنيع فإن دورها واضح في القيام بكل ما يتطلبه إنجاز هذه المهمة من مسئوليات .

أما إذا كان القطاع الخاص سيتأثر بهذه المهمة فعلى الحكومة أن تقف إلى جانبه لتذلل له جميع العقبات ، وتؤمنه من المخاطر التي يتعرض لها . ذلك لأن عنصر المخاطرة هنا يكون أكبر بكثير منه في البلد المتقدم لقلة المعلومات الصحيحة عن إمكانيات البلد المتخلف وموارده .

فالمنظم لصناعة جديدة في بلد متخلف يضطر إلى الاضطلاع بأعباء واختصاصات تزيد كثيرًا عما يتولاه زميله في بلد متقدم . فهو قد يضطر إلى تقديم رأس المال اللازم ، كما يضطر إلى التوفيق بين أساليب فنية مستوردة من الخارج وبين حاجات وأذواق محلية ، ويضطر بسبب قلة الأيدي الماهرة والكفايات المدربة إلى الاضطلاع بأعمال كثيرة يتولاها عادة في البلاد المتقدمة أخصائيون ، فقد يجعل من نفسه مديرًا للمصنع ومديرًا للحسابات ومديرًا للمبيعات في آن واحد . لذلك كان على الحكومة أن تمد المنظم لصناعة جديدة بكل ما يستلزم مشروعه من بيانات وإحصائيات ، وأن تذلل له عقبة المواصلات ، وعملية التسويق ، والإجراءات النقدية ، وعمليات التأمين، وأن تنشئ إدارات حكومية تمده بالإحصائيات الموثوق بها، وتواليه بالمعلومات الصحيحة عن كل الشئون الاقتصادية .

وهذا ما فعلته أكثر الحكومات السائرة في فلك الاقتصاد الخاص، فمنها – كبورما وسيلان – أنشأت مؤسسات تمد منظمي المشروعات الصناعية بكل الدراسات والمعونات الضرورية، ومنها ما اضطرت إزاء إحجام النشاط الخاص عن مباشرة بعض المشروعات إلى مباشرتها بنفسها ، كصناعة الحديد و الصلب في البرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو و اتحاد جنوب أفريقيا ، وفي بلاد أخرى اشتركت الحكومة مع الأفراد في إقامة هذه المشروعات وساهمت في رءوس الأموال اللازمة ، كالأرجنتين والهند والمكسيك وباكستان وأندونيسيا. أما اليابان فقد استأثرت

الحكومة في بداية نهضتها الصناعية بجميع المشرعات ثم نزلت عنها شيئًا فشيئًا إلى القطاع الخاص.

٢ـ رأس المال

السواد الأعظم من شعوب البلاد المتخلفة لا يملك من فائض المال ما يسمح بتكوين رأس مال للتوظيف في مشروعات استثمارية.

فنقص رأس المال هو من العوائق الرئيسية لكل تقدم اقتصادي. فلو توافر رأس المال لأمكن استغلال الموارد المتعطلة، وبغير رأس المال لا تستطيع الحكومات أن تنطلق من الدور البدائي في التنمية الاقتصادية

والمشاهد في هذه الشعوب هو أن كثرة أهلها لا تملك أي فائض تستطيع ادخاره وتوظيفه، في حين أن فئة محدودة تتمتع بدخل ضخم يزيد عن أقصى احتياجاتها، ولكنها لا تميل إلى توظيف فائض مالها القابل للاستثمار إلا في أرض تشتريها أو قصور تشيدها أو في المزيد من مظاهر الترف .كما أن فئة القائمين بالتجارة الذين يستطيعون ادخار جانب من أرباحهم يهرعون إلى تزويد متاجرهم بالمزيد من السلع الأجنبية الصنع ، وبذلك لا تفيد مدخراتهم في تنمية الاقتصاد القومي ، وإذن فالمشكلة تتلخص في حث الناس على الادخار ، ثم في حملهم على توظيف هذه المدخرات في المشروعات الصناعية.

ومن الوسائل إلى تشجيع الادخار على هذا النحو تنظيم شركات المساهمة التي تجذب مدخرات صغار المدخرين تنظيمًا تراعي فيه ظروف كل بيئة محلية ، وإنشاء المؤسسات الادخارية التي تساعد على تحويل المدخرات إلى مجال التصنيع ، كذلك سياسة ميزانية الدولة بتوجيه فائضها إلى مؤسسات تتولى إقراض المشروعات الصناعية .

كذلك تعمد بعض الحكومات إلى إعطاء ضمان حكومي للقروض التي تعقدها المشروعات الصناعية في الخارج ، وتعمد حكومات أخرى إلى ضمان فائدة معينة لرأس المال الموظف في مشروعات صناعية .

ومن الوسائل غير المباشرة التي تساعد على جذب رأس المال إلى الصناعة قيام الحكومات بخدمات مختلفة تساعد على تدعيم الصناعات المحلية كإمدادها بالقوة المحركة والماء ووسائل النقل والمواصلات ونشر التعليم والخدمات الطبية .

كذلك تستطيع حكومات الدول الصغيرة المتجاورة أن تتكتل في اتحاد صناعي – كما فعلت بعض دول أمريكا الوسطى– فهذا الاتحاد يفتح آفاقًا جديدة في نشاطها الاقتصادي عبر الحدود الجغرافية، ويتيح إمكانيات مغرية في التسويق لا تتوافر في نطاق كل دولة منها على حدى.

٣ـ القوة العاملة :

من أهم أركان التنمية الاقتصادية في أية دولة أن تحسن استثمار القوة العاملة . وهنا تستطيع الحكومات أن تتخذ خطوات كثيرة وفعالة ، و في نهاية الشوط يتبين لها أن حسن استثمار قوتها العاملة فيها لا يقل في طاقته الإنتاجية عن استثمار مواردها المادية . وهذا يتجلى على الأخص في مجالين : مجال الصحة و مجال التعليم.

وقد فطنت حكومات الدول النامية إلى هذه الحقيقة فأعطت الأولوية في هذا الشأن لاستئصال الأمراض المعوقة للإنتاج كالملاريا و السل و البلهارسيا ، وتزويد عامة الشعب بالمبادئ الأولية في وقاية الصحة وتحسين نظام التغذية . أما في التعليم فبالإضافة إلى العمل على محو الأمية محوًا سريعًا فإنها تجعل الأولوية لواجبات ثلاثة، الأول: إنشاء دراسات زراعية للزراع في قراهم لتوضح لها الفائدة من استعمال الطرق الحديثة التي كشف عنها العلم ، الثاني : العمل على تكوين العدد الوافر الضروري لخطة التنمية من مهندسين وعلماء وأطباء ومعلمين ومديرين، الثالث: إعداد اليد العاملة الماهرة وتدريبها على العمل تحت قيادة الفريق السابق لتنفيذ مقتضيات الخطة من عمال مصانع ورؤساء عمال وميكانيكيين و مساعدين للباحثين العلميين .

و بالإضافة إلى توفير هذه الكفايات المتخصصة يجب تدبير وسيلة لتوعية سواد الشعب بفكرة التنمية الاقتصادية ، لأن نجاح التنمية يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تجاوب الشعب معها . وهذا يتوقف على إقناعه

بفاعلية التنمية في نقله من حالة القلق والفقر التي يعانيها إلى حالة أمن وعيش رغيد . وإذن فكل أداة من أدوات الإعلام يجب أن تستخدم في هذا الاتجاه .

وهناك واجب آخر على الحكومات بشأن القوة العاملة ، وهو التحقق من حجم هذه القوة ومدى طاقتها الإنتاجية ، فيجب الحصول على معلومات دقيقة عن درجة كثافة السكان وتوزيعهم ، وفئات السن فيهم، وتوزعهم بين المهن المختلفة، ومستوى المهارة ومستوى الأجور. فمثل هذا المسح الشامل يمكن الحكومات من إعداد بيانات أساسية تساعد على تحديد الأولويات في تنفيذ خطة التنمية. فمثلًا من الضروري معرفة كمية اليد العاملة التي يمكن نقلها من النشاط الزراعي إلى المشروعات الصناعية بدون أن يؤثر هذا النقل على كمية الناتج الزراعي. ومتى عرف الأفراد الذين في سن العمل ومكان إقامتهم ومستوى مهارتهم صارت مهمة التعبئة للصناعة ممهدة ميسورة .

هذا بالإضافة إلى أن الحكومة مصلحة مباشرة في توجيه هذه التعبئة والإشراف عليها . فبفضل هذا الإشراف المباشر يمكنها أن تتحقق من عدالة عقد العمل الذي يقدم للعمال ، وأن ترعى العمال بتشريع عمالي وتتحقق من سلامة تطبيقه عليهم ، ثم تستطيع أن توالي إمدادهم بكل ما يلزمهم من خدمات ضرورية مجانية كالرعاية الطبية والترفيهية والتموينية.

ولكن الصعوبة الكبرى التي تواجه الحكومات في هذا المجال هي أن تنجح في العمل على زيادة عرض العمال المهرة المدربين . فقد ثبت بالتجربة الواقعية في كثير من بلاد آسيا وإفريقيا أن العامل العادي فيها قادر على أداء أعمال كثيرة التعقيد ، غير أن الصعوبة تظهر في المستويات العليا اللازمة لتنظيم الإنتاج من رؤساء ومهندسين ومراقبين وخبراء فنيين ومهندسي صيانة ومدربين .

وهنا على حكومات الدول المتخلفة دور كبير يجب أن تؤديه ، فخطة التعليم فيها يجب أن تهدف إلى تقرير مجانية التعليم في كل مراحله لجميع المواطنين . وإن كان ذلك يتطلب وقتًا طويلًا فإن المبادرة إلى التوسع في التعليم الفني بالفتح والإكثار من المعاهد الفنية والتدريبية يساعد في المدى القريب على تحقيق نتائج طيبة في إنجاز خطة التنمية الاقتصادية .

٤ـ الموارد الطبيعية :

من أكبر ما يعوق التقدم الاقتصادي في كثير من أجزاء العالم نقص بعض الموارد الطبيعية كالمواد الخام أو الوقود أو المياه . ولكن متى جدت الدولة في نهضتها الاقتصادية أمكنها أن تكتشف موارد طبيعية كثيرة كانت تجهل وجودها من قبل . ولذلك فأول خطوة تتخذها الحكومات هي البحث الدقيق عن كل ما كمن في أرضها من معادن أو قوى مائية أو خصائص في تربتها أو غيرها من الموارد الكامنة في

إقليمها، وقد تستطيع جهود النشاط الفردي أن تكتشف بعض هذه الموارد المجهولة . ولكن خطط التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مسح شامل لا يستطيع القيام به غير الحكومات .

والقيام بهذا المسح الشامل عملية شاقة كثيرة التكاليف لا سيما إذا كان إقليم الدولة جبليًّا أو مليئًا بالغابات أو بالمناطق الصحراوية ، ولكن هذه التكاليف لا وزن لها إلى جانب ما يترتب على هذا المسح من كشف موارد كانت مجهولة . وفي السنوات الأخيرة نجح التصوير الفوتوغرافي الجوي في تذليل كثير من هذه الصعوبات .

وأخيرًا يجب على الحكومات أن تستعين على هذا الكشف ببحوث الجامعات والهيئات العلمية وما تنشئه من مراكز للبحث العلمي المتخصص .

٥ـ مشكلات تكنولوجية :

ينطوي تحت التصنيع عدد كبير من المشكلات الفنية . فمثلًا يجب التحقق من مدى التعديل الذي يجب إجراؤه في الآلات والأجهزة المستوردة من الخارج ، وأساليب العمل المطبقة في بيئة معينة ، لكي تلائم بيئة أخرى . وبصفة عامة يمكن القول بأن اختيار أقل الأجهزة والآلات تعقيدًا هو الأفضل لبلد متخلف نظرًا لضعف مستوى الخبرة في عماله . كذلك يحسن اقتباس الأساليب التي يتيسر معها استخدام المواد الأولية المحلية . وإذا كانت اليد العاملة في بلد متخلف أكثر مما يمكن

استخدامه فالأفضل الاقتصاد في اقتباس الآلات التي كان تصميمها لمواجهة ندرة اليد العاملة .

كذلك قد تعرض هنا مشكلة البت في المنافسة التي تقوم بين الصناعات اليدوية في البيئات الريفية وبين الأجهزة الآلية في المصانع الميكانيكية . ففي البلاد التي يكون أغلب سكانها زراعًا فقراء لا يكادون ينتجون شيئًا يفيض عن حاجتهم يحسن تشجيعهم على تحقيق دخل إضافي بتشجيع الصناعات الدوية التي يستطيعون مباشرتها في قراهم وفي أوقات فراغهم .

وأكثر رجال الاقتصاد يعارضون هذا الاتجاه في تشجيع الصناعات الريفية ، ومرجع الأمر هنا للسياسة القومية التي تمليها الظروف الخاصة بكل بلد . والرأي السائد هو أن الاهتمام بتشجيع هذه الصناعات اليدوية الريفية – بالإضافة إلى ما يؤتيه من دخل إضافي – فإنه وسيلة طيبة إلى بث الروح الصناعية وتنمية المهارة اليدوية عند أهل الريف . وذلك مع الحرص على اعتبار هذا العمل مجرد خطوة تمهيدية في سبيل إنشاء الإنتاج الآلي الكبير ؛ فهو وحده الذي يكفل رفع مستوى معيشة الشعب .

٦ـ السياسة المالية :

تستطيع الحكومات أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية بما تنتهجه من سياسة مالية في شئون الضرائب ، والائتمان ، ورقابة النقد ، وغيرها من المسائل المالية .

فتخفيض الضرائب على أرباح الصناعات الناشئة وسيلة ناجعة في جذب رأس المال إلى التوظيف الصناعي . كذلك الإعفاء الكلي لجزء الدخل السنوي الذي يعاد توظيفه في المشروع الصناعي . كذلك سياسة الائتمان تلعب دورًا كبيرًا في تنشيط التنمية الاقتصادية ، فكلما يسرت الحكومة إقراض منظمي المشروعات الصناعية كلما ساعدت على التوسع في الإنتاج الصناعي . هذا مع ملاحظة الاحتراس في إعطاء هذه القروض من خطر التضخم النقدي . كما يجب على جميع الحكومات وهي تضع ميزانيتها لمواجهة خطة التنمية أن تنظر إلى الأمام وأن تحدد الأولويات في تنفيذ الخطة تحديدًا واضحًا يهتدي به القائمون على المشروعات الصناعية في قبض أو بسط نشاطهم ، كما يجب إعادة النظر في ترتيب هذه الأولويات على ضوء تغير الظروف عن وضعها السابق .

دور المنظمات الدولية في التنمية الاقتصادية

إذا كانت بعض الدول « المتقدمة » قد تم تحولها من الاقتصاد الزراعي المتخلف إلى الاقتصاد الصناعي المتقدم – كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية – بفضل الجهود الفردية ، وبتوجيه حكومي محدود، وعلى الأخص بفضل ظروف الاستعمار الاستثنائية التي عاصرت هذا التحول ، فإن جميع الدول المتقدمة المعاصرة أصبحت جادة في إنجاز هذا التحول وأصبحت حكوماتها تقوم بدور بارز في تخطيط تنميتها الاقتصادية ، بل إن حكومات بعض هذه الدول قد استولت على جميع مقاليد الحياة الاقتصادية ووضعتها تحت سيطرتها الكاملة .

أما الدول « المتخلفة » فإن التنمية الاقتصادية فيها أصبحت تتطلب بذل جهود ضخمة ، جهود متوازية تسير جنبًا إلى جنب ، جهود تمتد إلى نطاق إقليمها برمته ، بحيث يتعذر على غير الجهاز الحكومي أن يؤتيها الدفعة الأولى والتوجيه الشامل المطرد ، وقد رأينا في الفصل السابق الدور الكبير الذي يجب أن تقوم به الحكومات في هذا الاتجاه، بسبب نقص المعلومات الصحيحة عن موارد البلد المتخلف ، وضآلة رأس المال النقدي ، وانعدام رأس المال الآلي الإنتاجي وندرة القوى العاملة الماهرة والمتخصصة ، وغيرها من العوائق التي تعرقل سير التنمية في كثير من أقطار العالم .

لذلك كان لابد لتغلب الحكومات على هذه العوائق من أن يرد إليها مدد فياض من العون الخارجي . وهنا لأول مرة في تاريخ الإنسانية تقوم هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها بدور كبير في تقديم هذا العون .

نعم لأول مرة في التاريخ نشهد شعوبًا ترفل في الرخاء تجاهر بعطفها على شعوب تعاني شظف العيش ، ولأول مرة نشهد بداية طيبة لاستعداد الشعوب المتقدمة لإشراك هذه الشعوب المتخلفة فيما لديها من خبرات فنية واكتشافات علمية . وإن في تشكيل أجهزة هيئة الأمم ومنظماتها لبرهانًا حيًّا على هذا الاتجاه الجديد . فقد جمعت هذه الأجهزة بين إختصاصيين من جميع الأقطار ومن مختلف الثقافات ، يعملون تحت قَسَمٍ من النزاهة والتجرد – في تقديم المشورة للحكومات في تصميم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ووضعها موضع التنفيذ . وهذا التغير الحاسم في موقف الإنسانية بعضها من بعض لازال في دوره البدائي و لازال أمامه أشواط طويلة يجتازها شوطًا بعد شوط . ولكن المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي يعتز بهذه البداية ويرى فيها أعظم معالم هذا العصر دلالة على تطور واقعي في تاريخ الإنسانية .

هذا وقد تعددت أساليب العون التي تضعها المنظمات الدولية تحت تصرف الحكومات ، وأهمها ثلاثة : المعونة الفنية ، وتمويل التنمية الاقتصادية ، وتنشيط التجارة الدولية .

١ـ المعونة الفنية السابقة على التمويل[8]

يوجد مصدران للمعونة الفنية ، الأول : اتفاقات ثنائية تعقدها الدول المتخلفة مع إحدى – أو بعض – الدول المتقدمة التي وضعت منهجًا للمعونة ، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، والاتحاد السوفيتي ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية ، وهولندا ، والنرويج ، وغيرها .

المصدر الثاني : هو هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها . وهذا المصدر وإن كان حجم المعونة التي يقدمها قد يكون أقل نسبيًّا من حجم المعونة التي تخرج من المصدر الأول ، إلا أنها تمتاز بأنها معونات متحررة من أية سيطرة أو أية التزامات قد تفرضها الدولة المعينة على الدولة المعانة .

ولما تبين أن المعونات التي تخرج سنويًّا من الميزانية العادية لهيئة الأمم لا تكفي إلا جزءًا يسيرًا من مطالب البلاد المتخلفة فقد وضعت الهيئة في سنة ١٩٥٠ برنامجًا متسعًا للمعونة الفنية[9]، تموله سنويًّا الحكومات أعضاء هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، ويشرف عليه مجلس المعونة الفنية[10] المشكل من ممثلي الهيئة ومن ممثلي المنظمات الثماني التابعة لها و هي : وكالة الطاقة الذرية ، ومكتب العمل

---

[8]Pre – investment AssistanceTechnical and
[9]Expanded Program of Technical Assistance.
[10]Technical Assistance Board (TAB).

الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ، واليونسكو ، ومنظمة الطيران المدني ، ومنظمة الصحة العالمية ، واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية ، ومنظمة الأرصاد العالمية . وإشراك هذه المنظمات قد تدعو الحاجة إليه لأن التنمية الاقتصادية ذات جوانب متعددة ، وكل منظمة قد تساهم باختصاصها في مطلب من مطالب التنمية . ومجلس المعونة الفنية هذا يعمل في نطاق أحد أقسام هيئة الأمم (قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية) .

ومرة كل سنتين يقوم المجلس بإخطار الحكومات الطالبة للمعونة بالمبلغ المنتظر وضعه تحت تصرف كل منها خلال السنتين التاليتين . كما يطلب إلى كل حكومة موافاته بعدد من تحتاجه من خبراء فنيين مرتبين حسب الأولوية ، وعدد من تريد تدريبهم في الخارج من مواطنيها على أحدث الأساليب الفنية وإطلاعهم على آخر الاكتشافات العلمية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية . ومنذ سنة ١٩٥٠ إلى الآن بلغ عدد الخبراء الذين أرسلهم مجلس المعونة الفنية إلى ثلاث وثمانين دولة سبعة عشر ألف خبير ، كما بلغ عدد المواطنين المرسلين للدراسة والتدريب في الخارج سبعة وثلاثين ألفًا .

وبرنامج المجلس في تقديم المساعدات الفنية يتناول كل صنوف المشكلات والصعوبات التي تعترض خطط التنمية ، من صعوبات كبيرة وصغيرة على السواء . ويستعين المجلس عند الاقتضاء بالدول المتقدمة التي يطلب منها وضع خبراتها في خدمة الدول النامية . بل إن بعض

الدول النامية التي قطعت بعض مراحل التصنيع قد يستعين بها المجلس أيضًا لمعاونة الدول المتخلفة في خطواتها الأولى ، وقرب عهدها بصعوبات التحرر من التخلف يجعلها أحسن إدراكًا للصعوبات التي تواجه الخطوات الأولى في التنمية الاقتصادية .

الرصيد الخاص THE SPECIAL FUND

في سنة **١٩٥٨** قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء « رصيد خاص » يكون « خطوة بناءة في مساعدات هيئة الأمم المتحدة للدول السائرة في طريق التنمية الاقتصادية » .

ومساعدات هذا الرصيد تختلف عن المساعدات الفنية السابقة من وجوه كثيرة : فهي تنصبّ على المشروعات التي تكون بطبيعتها كثيرة التكاليف المالية . فمثلًا كان متوسط تكاليف المشروع الواحد من المشروعات الأولى وعددها **٢٠٥** أكثر من مليوني دولار لكل مشروع ، قدم منها الرصيد **٨٥٠,٠٠٠** دولار لكل مشروع و قدمت الحكومة المعانة باقي التكاليف . كما أن مشروعات الرصيد لا تحتاج فقط إلى عدد أكبر من الخبراء بل تحتاج أيضًا إلى مستوى أعلى من الأجهزة الآلية ، من طائرات لمسح الغابات إلى أجهزة للكشف عن المياه الجوفية ، كذلك مشروعات الرصيد تكون من النوع الذي يهدف إلى إحداث أكبر تأثير في التنمية الاقتصادية بحيث يغري بتوظيف رءوس أموال جديدة .

وتتجه مشروعات الرصيد في أربعة اتجاهات :

١– مسح للموارد الطبيعية يشمل مسحًا جيولوجيًّا للمعادن والقوى المائية وكيفية الاستفادة منها ، والثروة السمكية ، والأرصاد الجوية .

٢– بحوث تطبيقية في شئون الزراعة وتربية الأسماك ، والشئون البيطرية ، وشئون الغابات ، وبحوث التصنيع .

٣– تدريب العمال المهرة وإعداد معلمين يتولون هذا التدريب في شئون الزراعة والغابات ، والصحة الحيوانية ، وصيد الأسماك ، والصناعة ، والهندسة والنقل والمواصلات .

٤– التدريب اللازم في التخطيط الاقتصادي و في تنظيمات الإدارة العامة .

وقد نجحت مشروعات الرصيد في كل هذه الاتجاهات . ونكتفي هنا بسرد بعض أمثلة واقعية في ميادين نشاطها المختلفة :

(أ) **في ميدان الزراعة** :

ثبت في مؤتمر عقدته منظمة الأغذية والزراعة في سنة ١٩٥٥ لدول البحر الأبيض المتوسط أن استخدام بذور الذرة الهجين في عشر المساحة المخصصة لزراعة الذرة أدى إلى زيادة في المحصول مقدارها ٨٥٠,٠٠٠ طن قيمتها ٦٨ مليون دولار .

وفي سنة ١٩٦١ نفذ في إيران مسح واسع للكشف عن مدى إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي ، وخصص الرصيد لهذا المشروع مبلغ ٥٨٠,٠٠٠ دولار ، واختيرت ست مناطق أقيم فيها خمسمائة محطة تجريبية . وفي (غانا) يقوم الرصيد بمشروع مماثل للكشف عن مدى إمكان زراعة المحاصيل المختلفة في سهول (الفولتا) السفلى ، وثبت نجاح زراعة الأرز وقصب السكر وتسويق منتجات البساتين .

وثبت أن استخدام الآلات في الزراعة يؤدي إلى تقدم كبير . ولكن ثبت أيضًا أن استخدامها في الأقاليم الوفيرة اليد العاملة قد يؤدي إلى انتشار البطالة بين العمال الزراعيين ، وإذن فيجب تدبير أمر هؤلاء بإعداد عمل بديل لهم قبل استخدام الآلات . وهذه المشكلة توليها عناية خاصة كل من منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم ومكتب العمل الدولي .

وتسويق المحاصيل الزراعية وتحسين أساليب التسويق من أهم المسائل التي عنيت بها منظمة الأغذية والزراعة ووضعت فيها دراسات مستفيضة .

كذلك تبين أنه كلما تقدمت خطة التنمية وارتفع بالتالي مستوى المعيشة ازداد الطلب على أغذية أكثر تنوعًا وأحسن جودة ، وهنا يأتي دور التسويق المنظم ، مع تدبير نقل المواد القابلة للتلف ، ليواجه الطلب الجديد ويساعد على وقاية الصحة العامة .

ومن أهم الأمور التي لقيت عناية خاصة من منظمة الأغذية والزراعة، ابتكار أنجح الوسائل في مقاومة الآفات الزراعية وإبادة الحشرات التي تسبب خسارة فادحة لا تقتصر على المحصول التالف ، بل تشمل الوقت والبذور والآلات والأرض التي خصصت لزراعة المحصول التالف . وقد قيل إن بريطانيا تزرع كل عام نحو مائة ألف فدان بطاطس وهو أكثر مما تحتاجه وذلك لمجرد تعويض ما تتلفه حشرة البطاطس كل عام . ومن الطريف أن الحشرات التي تتلف النبات قد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة : فقد ثبت أن الحشرة التي أتلفت محصول البن في (سيلان) – وكانت تورد أكثره إلى انجلترا جعلت الزراع في سيلان يبادرون إلى زراعة الشاي بدلًا من البن ، وهذا أدى إلى تغيير في ذوق الشعب الإنجليزي فصار يستهلك كل فرد في المتوسط ٨,٨ أرطال من الشاي في العام وانخفض استهلاكه من البن إلى رطل ونصف رطل ، بعد أن كان استهلاكه لهما متساويًا ، وهكذا أدت الإصابة بهذه الحشرة إلى تغيير جوهري في ذوق شعب بأسره . كما ثبت أن الآفة التي أصابت البطاطس في أيرلنده في سنة ١٨٤٠ كانت السبب المباشر في تدفق الهجرة الأيرلندية إلى أمريكا .

وقد ازداد خطر الإصابات الحشرية في السنوات الأخيرة حتى أصبح الخبراء يتحدثون عن حرب فعلية قائمة بين الإنسان والحشرات للسيادة على هذا الكوكب الأرضي . فقد استفادت الحشرات الضارة من تقدم المواصلات بين أقطار الأرض فانتقلت عبر القارات وعبر المحيطات لتباشر هجومها على أوسع نطاق، وجرد العلم أسلحته

الكيماوية لإحباط هذا الغزو ، وهب التعاون الدولي يتكاتف على تحقيق النصر .

(ب) في ميدان الإحصاء :

التقدم الزراعي يتوقف إلى حد كبير على إنفاذ مشروعات الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأرض بين القائمين فعلًا على زراعتها ، وإنفاذ هذه المشروعات يتطلب وضع إحصاءات صحيحة عن عدد المشتغلين بالزراعة ومساحة الأرض القابلة للزراعة ، ونسبة توزيع السكان بين الزراعة والصناعة ، ومدى كثافة السكان في المناطق المختلفة ، وفئات السن ، وإحصاء المهارات ومستواها ، وغيرها من البيانات التي تهييء وضع مشروعات الإصلاح على أسس سليمة.

والقيام بمثل هذا الإحصاء وتقويم نتائجه مهمة ضخمة تتطلب كفايات فنية خاصة قد لا تتوافر في كثير من البلاد المتخلفة . ولذلك عنيت هيئة الأمم ومنظمة الأغذية والزراعة بتقديم المساعدات الفنية اللازمة لكل دولة لإنشاء إدارة إحصائية فيها ، كما أنشأت هيئة الأمم مركزين للتدريب الإحصائي أحدهما في اليابان لخدمة بلاد الشرق الأقصى والآخر في (بيرو) لخدمة بلاد أمريكا اللاتينية .

(جـ) في ميدان الصحة العامة والخدمات الاجتماعية :

رأينا أن التقدم الاقتصادي كما يستلزم الكفاية الغذائية يستلزم إلى جانبها رعاية صحية شاملة . ذلك لأنه لا يمكن أن يتحقق أي تقدم في الإنتاج الزراعي إذا كان القائمون مثلًا لزرع الأرز وحصاده تقعدهم (الملاريا) عن مباشرة عملهم اليومي . وقد أثبت الإحصاء أن مائة وأربعين مليونًا من البشر تصيبهم لأول مرة كل عام ، وأن الإصابة بها تحرم القائمين بالإنتاج من القدرة على العمل بين ٢٠ و٤٠ يومًا في العام . وقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن خسارة بلد واحد – الفليبين من هذا المرض بلغت نحو ٦٠٠ مليون دولار في السنة .

ومنظمة الصحة العالمية هي التي تتولى إمداد الحكومات بالمشورة الخبيرة وبصور أخرى من المساعدة في مكافحة الأمراض ورفع مستوى الصحة البدنية والعقلية . والنتائج التي حققتها إلى الآن تبشر بنجاح عظيم ، فمثلًا بعد أن كانت الإصابات الجديدة بالملاريا تصل إلى ٢٥٠ مليون حالة في السنة نزلت الآن إلى النصف تقريبًا ، واستطاعت بلاد كثيرة أن تتحرر تقريبًا من هذا المرض بفضل الحملات التي شنتها المنظمة بالتعاون مع حكومات هذه البلاد .

والصحة العقلية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الحياة الاجتماعية وما يترتب على الانتقال من حياة الريف إلى حياة المدينة . فقد أدى النمو السريع في المدن في بعض البلاد المتخلفة إلى مشكلات حادة . فمثلًا مدن آسيا قد طرأ عليها في هذا القرن نمو أسرع بكثير من نمو المدن

في المدن في أوروبا أو أمريكا الشمالية . وقد ترتب على هذا النمو المفاجئ ازدحام خطير في مساكن غير صحية وعجز عن التجاوب مع مقتضيات الحياة الحضرية . وقد عنيت بدراسة هذه المشكلات واقتراح الحلول لها هيئة الأمم مع منظمة اليونسكو ومكتب العمل الدولي ، وأوضحت الدراسة واجب الحكومات في هذا الشأن . كما عنيت منظمة اليونسكو بصفة خاصة بدراسة التغير الاجتماعي و الثقافي و السيكولوجي الذي يترتب على إدخال الآلة و الأساليب التكنولوجية في مجتمع بدائي لا يزال يخطو الخطوات الأولى في التنمية الاقتصادية .

كذلك قامت هيئة الأمم بتقديم المساعدات الفنية في ميادين اجتماعية أخرى ، كالتدبير المنزلي ، والوقاية الصحية ورعاية الطفولة والأمومة ، وتمكين المكفوفين وذوي العاهات من مباشرة عمل يدر عليهم الرزق . وفي السنوات الأخيرة أنشأت رصيدًا خاصًّا سمته «رصيد هيئة الأمم للأطفال»[١١] ليشترك مع الحكومات الأعضاء في توزيع أكثر من بليون دولار للصرف منها على الأطفال والأمهات والشباب الذين يكونون في حاجة إلى رعاية خاصة .

(د) التدريب والإرشاد المهني

تعني المنظمات الدولية بتيسير التدريب المهني في كل مجالات النشاط البشري تقريبًا، من إعداد ميزانية الدولة إلى رصف الطرق . وجزء

[11] United Nations Children's Fund (UNICEF)

كبير من هذا التدريب يقوم به خبراء يرشحهم للبلد الطالب « البرنامج المتسع للمساعدة الفنية»، السابق الإشارة إليه، أما الجزء الذي يتناول التدريب للمشروعات الكبرى فيتولى تمويله « الرصيد الخاص ». فمثلًا في جمهورية (بيرو) أنشأت هيئة الأمم عن طريق « الرصيد الخاص» ومنظمة الأغذية والزراعة وبالاشتراك مع حكومة (بيرو) معهدًا للهندسة الزراعية لتوسيع نطاق التدريب والبحث في مختلف الشئون الزراعية من ري وصرف وميكانيكا زراعية وصيانة تربة ... إلخ .

ولما كان كثير من الحكومات تعاني نقصًا كبيرًا في خدمتها المدنية المدربة تدريبًا يؤتيها الكفاية اللازمة للاضطلاع بمسئوليات التنمية الاقتصادية ، فقد عنيت هيئة الأمم بتجنيد خبراء في الإدارة العامة لحاضروا في مراكز التدريب التي أنشأتها حكومات تلك البلاد لتدريب موظفيها ، كما أنشأت هيئة الأمم بالاشتراك مع حكومات أخرى معاهد مماثلة حيث لم توجد من قبل .

وقد لوحظ في بعض البلاد نقص كبير في الصالحين لملء الوظائف الكتابية والأعمال المكتبية . ففي المملكة الليبية مثلًا طلبت حكومتها من هيئة الأمم إقامة مركز خاص لتدريب هذه الفئة من الموظفين ، كما أجازت الحكومة الليبية لأول مرة اشتراك الفتيات في تلقي هذا التدريب على أداء الوظائف المكتبية .كما شوهد على العكس في بلاد أخرى ازدياد المرشحين لهذه الوظائف المكتبية عن عدد الوظائف الخالية ، وذلك للكراهية التي يبديها المتعطلون من هذه الفئة لمباشرة أي عمل

يدوي أو ميكانيكي بالرغم من حاجة بلادهم الشديدة إلى عمال مهرة يتولون هذه الأعمال . وقد عني مكتب العمل الدولي بإيفاد خبراء إلى مثل هذه البلاد – هايتي مثلًا – للتدريب على هذه المهن اليدوية ورفع مستواها المادي والأدبي .

وكثيرًا ما تطلب إحدى الدول من هيئة الأمم المساعدة الفنية في تدريب الفئة العليا من موظفيها . فقد طلبت تركيا إمداد معهدها العالي للطرق العامة – وطلبت باكستان إمداد معهدها العالي للسكك الحديدية – بخبراء دوليين ترشحهم هيئة الأمم ليحاضروا كبار موظفي هذه الأجهزة ويطلعوهم على أحدث الاكتشافات فيها .

وإذ أصبح الطيران يؤدي دورًا كبيرًا في مواصلات العالم الحديث ؛ فقد استعانت دول كثيرة بالمنظمة الدولية للطيران المدني[١٢] لمدها بالمشورة والتدريب اللازم لموظفي المطارات . وقامت المنظمة بإيفاد بعثات تدريبية إلى بلاد كثيرة ، وبعد بضع سنين أصبح مواطنو هذه البلاد يشغلون المناصب الرئيسية في إدارة الحركة واستيفاء تدابير الأمن وكشف الأرصاد الجوية وغيرها من الخدمات التي يؤدونها للطائرات الغادية والرائحة من كل الجنسيات .

---

[12] **International Civil Aviation Organization.**

(هـ) الموارد الطبيعية

كانت أول فرصة لاجتماع العلماء والخبراء من جميع الدول لبحث موضوع الموارد الطبيعية هي المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة « لصيانة واستغلال الموارد الطبيعية » وانعقد في (ليك سكسس) في سنة ١٩٤٩ وأرسلت إليه أكثر من خمسين دولة خبراءها كما ساهمت فيه ١٥٢ هيئة علمية . وتركزت المناقشة في البداية حول مدى استطاعة موارد العالم مواجهة مطالب التصنيع ومطالب ازدياد السكان . وانعقد الإجماع يومئذ على أنه « في الإمكان – مع استعمال أكثر تبصرًا وأكثر حيطة للموارد الموجودة ، واستخدام أوفى للاكتشافات العلمية الجديدة وتطبيق أوسع للأساليب الفنية المستحدثة – تموين عدد أعظم من العدد الحاضر لسكان العالم وإمتاعهم بمستوى معيشي أعلى من مستواهم الحالي ، وهذا بشرط البدء بحل كثير من المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية » .

وقد وجه المؤتمر عناية كبيرة لحالة البلاد المتخلفة ، ودعا إلى إعداد دراسات دقيقة ومسح شامل لمواردها ، وضرب أمثلة كثيرة لمشروعات فشلت في هذه البلاد لأنه لم يسبق تنفيذها مثل هذه الدراسة الكشفية . وقد أدت هذه الدعوة من المؤتمر إلى إقرار الجمعية العامة لهيئة الأمم لمشروع « البرنامج المتسع للمساعدة الفنية » بعد أسابيع قليلة من انتهاء أعمال هذا المؤتمر .

ولما كان حسن استعمال الموارد الطبيعية يتوقف إلى حد كبير على اقتباس الاكتشافات العلمية والتكنولوجية التي وصل إليها العلماء في جميع الدول ؛ فقد دعت هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٦١ – بالاشتراك مع الحكومة الإيطالية – إلى عقد مؤتمر في روما يبحث المصادر الجديدة للطاقة[13] ، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية وطاقة البخار الطبيعي للاستفادة منها في البلاد التي لا تتوافر فيها المصادر التقليدية للطاقة . ثم دعت هيئة الأمم إلى عقد مؤتمر آخر في جنيف في سنة ١٩٦٣ للنظر في تطبيق العلم والتكنولوجيا الحديثة لمصلحة البلاد المتخلفة . واشترك في هذا المؤتمر علماء الدول الأعضاء في هيئة الأمم وخبراء منظمات الهيئة ، وناقشوا أحسن الأساليب لحث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المتخلفة .

وقد رأينا في الفصول السابقة أن كل البلاد المتخلفة بلا استثناء لديها الكثير من الموارد الطبيعية ، ولكنها تجهل وجودها ، أو تعلم بوجودها ولكنها لم تبدأ بعد في استغلالها ، وأصبح تحت تصرفها الآن خبراء المساعدة الفنية الذين تقدمهم هيئة الأمم ، والتمويل الذي يقدمه « الرصيد الخاص » السابق الإشارة إليه .

ويضيق المقام عن حصر الحالات التي تمت فيها الاستفادة بالكشف عن موارد مجهولة أو استغلال موارد متعطلة بفضل جهود هيئة الأمم ومساعداتها الفنية ، نذكر على سبيل المثال استغلال موارد غابات

[13]New Sources of Energy.

البرازيل . ومعالجة نقص الوقود في الأرجنتين ، واستغلال منابع المياه الحارة في المكسيك لتوليد الطاقة ، ومعالجة نقص المياه في الباكستان باكتشاف منابع مياه عذبة بالقرب من عاصمتها كراتشي ، ومعالجة نقص المياه العذبة في اليونان وبعض بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط ، واستغلال المجرى الأسفل لنهر الميكونج الذي يخترق أربع دول – كمبوديا ولاوس وتايلاند وفيتنام للري وتوليد الطاقة الكهربائية في أراضي هذه الدول الأربع وتمويل البعثة التي أوفدتها هيئة الأمم لتصميم المشروعات من « الرصيد الخاص » إلخ إلخ .

(و) **التكنولوجيا** :

المساعدة الفنية – كما يدل اسمها – إنما تطلبها الحكومات في الشئون التي لا يمكن تدبيرها إلا بالكثير من التخصص الفني في ميادين مختلفة كالكيمياء الصناعية والفنون الهندسية والأساليب الصناعية الحديثة وما شابهها من الشئون التكنولوجية .

وقد ترتب على هذه المساعدات الفنية الدولية أن استفادت بلاد كثيرة من التطبيقات التكنولوجية . فمثلًا أقيمت مصانع للبنسلين في كل من الهند ويوجوسلافيا وشيلي ووصل إنتاجها في بضع سنين إلى أعلى المستويات .كما أقيمت مصانع لمادة د.د.ت في كل من باكستان والهند ، ونظم إنتاج المنسوجات في بورما ، وأجريت تحسينات عظيمة في الصناعات الريفية في الهند فتحت لمنتجاتها أسواقًا مجزية .

على أن أهم التطبيقات التكنولوجية كان بتيسير استخدام الطاقة الذرية للأغرض السلمية ، فقامت وكالة الطاقة الذرية التابعة لهيئة الأمم و التي مركزها في فينا بتقديم مساعدات قيمة للحكومات التي تريد استغلال الطاقة الذرية في أغراض صحية أو صناعية .

٢ـ تمويل التنمية الاقتصادية

مشروعات « الرصيد الخاص » كما رأينا تنصبّ على تمويل المشروعات المساحية التي تكشف عن موارد البلد وإمكانياته ، وتدريب العمال المهرة وإعداد الأجهزة الإدارية اللازمة . فهي كلها مشروعات مبدئية تمهيدية تسبق مرحلة التنفيذ الإيجابي للمشروعات الكبرى ، وهي التي تفتح الباب لتمويل هذه المشروعات الكبرى بعد أن هيئت الفرص لنجاحها .

غير أن نقص رأس المال اللازم للتنفيذ الإيجابي لهذه المشروعات الكبرى لا يقل في عرقلته لخطة التنمية عن نقص الكفايات البشرية . ولم ينجح القطاع الخاص في البلاد المتخلفة ولا حكومات هذه البلاد في التغلب على هذا العائق إلا بقدر محدود .

هذا بالإضافة إلى أن هذه الحكومات تواجه أول ما تواجه مشكلة البت في الأولويات : أي المشروعات أولى بالتقديم وأيها يقبل التأجيل ؟ فهي وشعوبها على السواء تطمع في أن تصل على عجل إلى وضع تتوافر فيه الخدمات الاجتماعية الحديثة والأجور المرتفعة لينعم بها شعب كمل

تعليمه واستوفى الرعاية الصحية والسكنية . غير أن استيفاء هذه الخدمات الاجتماعية الحديثة والأجور المرتفعة لينعم بها شعب كمل تعليمه واستوفى الرعاية الصحية والسكنية ، استيفاء هذه الخدمات والمرافق يقتضي انفاقًا ضخمًا ولا يؤتى في ذاته إيرادًا ماديًّا . وقد تحققت هذه الخدمات في البلاد المتقدمة بعد أن أنفقت أموالًا طائلة في بناء مواصلاتها واستثمار مناجمها ومصانعها وغيرها من مصادر الإيراد في الاقتصاد القومي ، ومن فيض هذه المصادر أمكنها أن تحقق مستوى مرتفعًا لمعيشة شعوبها وتغمرهم بالخدمات الاجتماعية التي لا تؤتي في ذاتها إيرادًا ماديًّا .

أما الدول المتخلفة فإنها تقع في حيرة في هذا الشأن ، فهي تتساءل إلى أي قدر تنفق على المشروعات الإنتاجية وإلى أي قدر تنفق على الخدمات الاجتماعية ، أي النوعية أولى بالتقديم ؟ إنها إذا أنفقت الأموال الطائلة في المشروعات الإنتاجية وضنت بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية ورفع مستوى الأجور فإنها تثير سخط الشعب الذي يريد الفائدة العاجلة ويسأم من انتظار خير المشروعات الكبرى . هذا في حين أن هذه المشروعات الكبرى المؤدية إلى تنمية الثروة القومية لا يقدر لها النجاح إلا إذا توافر إلى جانبها القدر الضروري من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية .

وإذن على هذه الدول أن تواجه معجزة التوفي بين هذين النوعين حتى يسيرا جنبًا إلى جنب . ولكن قبل كل شيء يجب أن تعالج مشكلة مصدر المال الذي تريد توظيفه فيهما على السواء .

كانت الحكومات تستطيع أن تحصل من الخارج على رأس المال المطلوب ، إما من بنوك خاصة أو من حكومات أخرى ، ولا زال هذا في حيز الإمكان ، ولكنها الآن تفضل الاتجاه إلى هيئة الأمم المتحدة التي أنشأت من أجل ذلك « بنك التعمير والتنمية »[١٤] .

مهمة هذا البنك هي مساعدة الدول الأعضاء على تدفق رأس المال على مشروعاتها الإنتاجية . وإلى سنة **١٩٦١** قام البنك بتقديم **٢٩٢** قرضًا إلى **٥٧** دولة ، وكان أكثر من ثلثي هذه القروض للتوظيف في مشروعات النقل والمواصلات وتوليد الطاقة الكهربية والتنمية الزراعية . وفي سنة **١٩٦٠** كانت القروض للتنمية الزراعية تزيد عن قروض توليد القوة الكهربية ، وكان أكبر هذه القروض لحكومة الباكستان لمشروعات الري اللازم لتنفيذ الاتفاقية التي عقدتها مع الهند في تلك السنة حول استغلال نهر السند .

وكل هذه القروض سبقت إبرامها تحقيقات دقيقة قام بها البنك للتأكد من أن المشروعات التي يراد تمويلها بالقرض مشروعات سليمة

---

[14]International Bank for Reconstruction and Development.

اقتصاديًا ، ويوالي البنك إشرافه بعد ذلك للتأكد من استعمال القروض في الأغراض التي نص عليها عقد القرض .

وقد ألحقت هيئة الأمم المتحدة بهذا البنك مؤسسة أخرى هي « المؤسسة المالية الدولية »[١٥] وهي وإن كانت ملحقة بالبنك إلا أن أموالها منفصلة عنه .

وهذه المؤسسة تساعد التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل النشاط الخاص لاسيما في البلاد المتخلفة ، وإذن فهي تساهم في المشروعات الخاصة دون الاعتماد على أية ضمانة حكومية .

وهناك وكالة ثالثة من وكالات هيئة الأمم تقوم بدور في التنمية الاقتصادية يختلف اختلافًا كليًا عن دور بنك التعمير والتنمية وعن دور المؤسسة المالية الدولية . هذه الوكالة هي « صندوق النقد الدولي »[١٦] .

أنشيء هذا الصندوق لصيانة التعاون النقدي بين الدول وتمكين التجارة الدولية من النمو المضطرد . وتقضي أحكامه بأن كل تغيير جوهري في تقويم العملات يجب أن يتم فحصه دوليًا قبل وضعه موضع التنفيذ ، وذلك لتنظيم توازن أسعار العملات المختلفة . والصندوق يعمل على تقديم المساعدات للحكومات على تذليل صعوبات الدفع بالعملات الأجنبية بوضع ما تحتاجه من هذه العملات تحت تصرف

---

[15]International Finance Corporation
[16]International Monteary Fund

الحكومات الطالبة لها مع فرض ضمانات عليها في ذلك ، كما يضع خبراءه تحت تصرف الحكومات ليشيروا عليها فيما يجب اتخاذه لحل مشكلاتها النقدية .

وتبدو أهمية هذه المساعدة إذا ذكرنا الصعوبات النقدية التي تلقاها أكثر حكومات الدول النامية بسبب اعتمادها في الحصول على العملات الأجنبية على تصدير محصول رئيسي واحد تتعرض أسعاره للذبذبة المستمرة في الأسواق العالمية .

وبعد فهذه هي الأجهزة الثلاثة التي دبرتها هيئة الأمم المتحدة لتمويل التنمية الاقتصادية، بالإقراض من البنك الدولي للتعمير والتنمية ، ومن المؤسسة المالية الدولية ، وبالتنظيم النقدي عن طريق صندوق النقد الدولي . ولكن جميع هذه المساعدات المالية وإن تمثلت في مبالغ جسيمة اقترضتها الدول المتخلفة فإنها لا تمثل إلا جزءًا ضئيلاً من جملة مطالب هذه البلاد ، لاسيما لأن القروض التي تخرج من البنك للحكومات لا يجوز استعمالها إلا في مشروعات تؤتي إيرادًا ماديًا ، فلا يمكن توجيهها إلى بناء مدارس أو مستشفيات أو طرق أو غيرها من ضرورات التقدم الاقتصادي والاجتماعي التي لا تدر دخلاً . لذلك اشتد الضغط داخل هيئة الأمم في السنوات العشر الأخيرة للمطالبة بإنشاء « صندوق عالمي »[١٧] يخصص للتنمية الاقتصادية التي تتمثل في

---

[١٧] اتفق على تسميته Special Unnited Nations Fund for Economic Development (SUNFED)

مشروعات لا تؤتي إيرادًا ماديًا . وأعلنت كثير من الحكومات الأعضاء استعدادها للمساهمة في تمويل هذا الصندوق . غير أن حكومات الدول الأقدر من سواها على هذا التمويل –كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا – أعلنت أنها غير مستعدة للمساهمة في هذا المشروع إلا إذا خف العبء الذي تضطلع به في تكاليف التسلح .

والجهود لازالت مبذولة لإنشاء هذا الصندوق . والواقع أن مبلغ المائة والعشرين ألف مليون من الدولارات التي تنفق سنويًا على التسلح، لو خصص جزء يسير منه للتنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة لعم الرخاء جميع أرجاء الأرض .

وبالرغم من تردد بعض الدول الصناعية الكبرى فقد قررت الجمعية العامة لهيئة الأمم في سنة ١٩٦٠ « إنشاء صندوق للتنمية الرأسمالية »[١٨] يتبع هيئة الأمم وشكلت لجنة من خمسة وعشرين عضوًا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ . وفي نفس اليوم صدر قرار من الجمعية العامة يدعو الدول المتقدمة اقتصاديًا لتخصيص واحد في المائة من مجموع دخلها القومي لتمويل هذا الصندوق .

وقد أدى هذا الضغط المستمر – لا سيما من الدول النامية – إلى خلق جهاز مستقل ، داخل « البنك الدولي للتعمير والتنمية » هو « جمعية التنمية الدولية »[١٩] . وذلك في سنة ١٩٥٩ وبرأس مال خاصه ،

---

[18] **United Nations Capital Development Fund**
[19] **International Development Association (IAD)**

قدره ألف مليون دولار . وكان أول عمل لهذه الجمعية أن أقرضت ١٠١ مليون دولار لأربع دول في صورة اعتمادات نقدية لمدة خمسين عامًا وبدون فائدة ، كما امتد نشاطها إلى تمويل مشروعات لا تنطبق عليها أحكام البنك الدولي وسياسته المتزمتة .

٣ـ تنشيط التجارة الدولية

من الواضح أن التنمية الاقتصادية بقدر ما تتحقق في بلد متخلف سوف ينعكس خيرها على مستوى التجارة الدولية ، وعلى الأخص سوف تؤثر في مضاعفة قدرة هذا البلد على تحسين حجم وشروط تجارته مع البلاد الأخرى . وقد عنيت هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة بدراسات كثيرة ومشاورات متتالية في شئون الاتجار في بعض السلع ، لا سيما في المواد الأولية التي لها أهمية كبيرة بالنسبة للبلاد المتخلفة . وقد أدت هذه الدراسات والمشاورات إلى عقد اتفاقات دولية تهدف إلى ازدياد تثبيت أسعار هذه المواد الأولية .

وفي دراسة حديثة أوصت لجنة خبراء عينها السكرتير العام للأمم المتحدة بوضع نظام تعويض مالي يكون بمثابة تأمين ضد الخسائر التي تصيب البلاد المنتجة لهذه المواد . ولقد لقيت هذه التوصية تأييدًا كبيرًا ستظهر ثماره في القريب .

وأسوة بالمنظمات الدولية الأخرى التي تعمل في هذا الاتجاه قامت سكرتيرة « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة »[20] بدراسة عميقة لهذه المشكلة التي تقلق الدول النامية . وقد لاحظت هذه المنظمة أن أثمان صادرات المواد الأولية تتجه إلى الانخفاض المطرد بينما تتجه أثمان السلع المصنوعة إلى الارتفاع ، وطالبت بضرورة تجنيب البلاد غير الصناعية أضرار هذه الذبذبة الخطيرة في مكاسبها من التصدير ، حتى تستطيع أن تدفع ثمن ما تستورده لا سيما من السلع الإنتاجية اللازمة لنهضتها الاقتصادية .

وقد برهنت المنظمة بالأسانيد التاريخية والبيانات الإحصائية أن انتشار التنمية الاقتصادية في الأقطار المتخلفة قد عاد بفائدة عظيمة على التجارة الدولية ، وأن الدول المتقدمة صناعيًا قد أحرزت كسبًا عظيمًا من بناء التصنيع في البلاد الأخرى . فمثلًا أثبتت أن متوسط ما كانت تستورده من بريطانيا بلاد الدومنيون البريطاني ، عندما بدأت تصنيعها ونهضتها الاقتصادية قد وصل إلى أربعين ضعفًا لما كانت تستورده بلاد كالهند والصين . كما أثبتت بوجه عام أنه لم يحدث أي انخفاض في صادرات البلاد المتقدمة صناعيًا عندما بدأ التصنيع في البلاد الأخرى ، وإن كان هذا قد اقترن بتعديل حتمي في نوع ما صارت تستورده البلاد في طريق التصنيع . فأولًا ازداد طلب هذه البلاد على الآلات والأجهزة والسلع الإنتاجية ازديادًا ملحوظًا ، ثم ثانيًا بنسبة ما

---

[20] **General Agreement on Traiffs and Trade (GATT)**

أدت الصناعات الناشئة في تلك البلاد إلى زيادة قوة أهلها الشرائية ورفع مستوى أجورهم ازدادت كمية طلبهم على أنواع متعددة من السلع المستوردة – صحيح أنه يمضي الزمن على تصنيع البلاد المتخلفة سيكتفي أهلها بشراء السلع المصنوعة محليًا ويقل استيرادهم لأنواع كثيرة من السلع المصنوعة في الخارج ، وهذا سوف يؤدي إلى خسارة مصدريها السابقين في البلاد المتقدمة . ولكن هذه الخسارة الوقتية يمكن التغلب عليها بما يبديه هؤلاء المصدرون السابقون من مرونة في الكف عن إنتاج أنواع السلع التي قل عليها الطلب وابتكار أنواع جديدة تجتذب طلبًا جديدًا ، تسانده قوة شرائية جديدة .

أطلعنا إلى الآن على جهود هيئة الأمم ومنظماتها في معاونة البلاد المتخلفة والنامية على تحقيق تنميتها الاقتصادية (أولاً) عن طريق المساعدة الفنية السابقة على التمويل و(ثانيًا) عن طريق التنمية ، و(ثالثًا) عن طريق تنشيط التجارة الدولية . ونطلع الآن على الدور الذي تؤديه أجهزة الهيئة ومنظماتها المتخصصة في طبع السياسة الدولية بالطابع الذي يهيء للتنمية الاقتصادية فرص النجاح والاستقرار ، ويهيء للمجتمع البشري بصفة عامة جوًا يسوده الأمن والرخاء والرفاهية .

ونبدأ بالدور الذي تقوم به الأجهزة المركزية ثم تختم بالدور الذي تقوم به الأجهزة الإقليمية .

١ـ دور الأجهزة المركزية[٢١]

إذا كان ميثاق هيئة الأمم قد نص على أن من أهداف الهيئة ووظائفها الرئيسية العمل على رفع مستوى المعيشة بين البشر كافة ، وتحقيق تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي ، فإنه إنما نص على ذلك في صيغة عامة بغير تحديد لوسائل التنفيذ . ولم تكد الهيئة تبدأ حياتها في السنوات الأولى حتى لمست الأحوال القاسية التي يجتازها عالم ما بعد الحرب ، بالإضافة إلى المفارقات الصارخة بين فئة قليلة من دول

---

[٢١] Central Organs

صناعية غنية وكثرة عظمى من دول متخلفة فقيرة . فأثار هذا الوضع الشاذ قلق الهيئة ، وأثارت حالة البلاد المتخلفة اقتصاديًا ومشاكلها العاجلة من اهتمام الهيئة مالا يقل عن اهتمامها بالمشكلات السياسية الكبرى . ويرجع ذلك إلى سببين : الأول ما كشفت عنه الدراسات التي قامت بها أجهزة الهيئة وتقريرها عن أحوال العالم الاقتصادية والاجتماعية، والثاني هو اشتراك جانب كبير من هذه البلاد في عضوية الهيئة بعد أن تحررت من الاستعمار وكسبت استقلالها ، وكان هذا التحرر وهذا الاستقلال يرجع بعض الفضل في كسبه لأجهزة هيئة الأمم ذاتها والمناقشات السياسية التي دارت في رحابها .

وعكفت جميع الأجهزة الرئيسية في هيئة الأمم المتحدة على مناقشة المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم رسم الإجراءات اللازمة للبت فيها . على أن الجهازين اللذين كانا يتوافران على علاج هذه الشئون في جملتها داخل الهيئة هما « الجمعية العامة » و« مجلس الشئون الاقتصادية والاجتماعية » . وبالرغم من خيبة الأمل التي صادفت جهود الهيئة في كثير من المناسبات ، إلا أن مدلولات هذه الأجهزة وقراراتها كان لها أثر بعيد المدى في إفادة البشرية كافة ، ونخص بالذكر قراراها الذي صدر بالإجماع في سنة **١٩٥٢** وجعل لتنمية البلاد المتخلفة الأولوية الكبرى في الجهود الاقتصادية والاجتماعية التي تبذلها هيئة الأمم . وظهر هذا الأثر عمليًا في وضع مناهج جديدة ، وخلق منظمات جديدة ، وبسط النشاط الدولي ليشمل مشكلات التصنيع ، وتنمية استغلال المياه ، وتطبيق الاكتشافات العلمية

والتكنولوجية في الوفاء بحاجات البلاد المتخلفة ، وتوسيع نطاق النشاط الدولي المباشر في خدمة التنمية الاقتصادية .كما امتد شهرًا بعد شهرًا وسنة بعد سنة إلى مراجعة موقف حكومات الدول الأعضاء وسياساتها ، وذلك لتهيئة الجو المناسب لحل كثير من مشكلات الدول المتخلفة : نذكر على سبيل المثال من هذه المشكلات موضوع التخطيط ، وموضوع تثبيت أسعار السلع الأولية ، وموضوع الأسواق المشتركة ، وموضوع مناطق التجارة الحرة .

وتعتبر السكرتيرات الدولية الملحقة بأجهزة هيئة الأمم المتحدة الركن الأساسي الذي تعتمد عليه في مباشرة نشاطها ، فهي التي تقوم بإعداد القرارات التي تتخذها الحكومات أو التي تتخذها الأجهزة ، وهي التي تقدم المشورة التي تطلبها هذه الحكومات أو هذه الأجهزة ، وهي التي تمدها بكل الحقائق والمعلومات وبالتحليل الصحيح لها ، مما يجعل تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أساس سليم .

كذلك تباشر سكرتيرية هيئة الأمم بالذات إعداد نشرات دورية هامة، نذكر منها: «المساحة الاقتصادية للعالم»[٢٢] ، وتقاريرها عن «الحالة الاجتماعية في العالم »[٢٣]، و«الإحصاء السنوي»[٢٤]، «والنشرة الإحصائية الشهرية»[٢٥] ، و«الكتاب الديموجرافي السنوي»[٢٦]، كما تقوم

---

[22] Annual world Economic Survey.
[23] Reports on the World Social Situation
[24] Statistical Yearbook.
[25] Monthly Bulletin of Statistics.
[26] Demographic Yearbook.

من حين إلى آخر بدراسة مشكلات معينة تتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بالتنمية الاقتصادية ووسائل حل مشكلاتها . ومن أهم هذه الدراسات « إجراءات التنمية في البلاد المتخلفة »[٢٧] و« أساليب التصنيع في البلاد المتخلفة »[٢٨] و« تنمية أحواض الأنهار »[٢٩] و« دور الاتجار في السلع في التنمية الاقتصادية »[٣٠] .

وكل هذه الدراسات والنشرات تعتمد على الرصيد الضخم من معلومات وتجارب توافرت لدى هيئة الأمم من تطبيق نظام المساعدة الفنية ، ومن تجارب جميع حكومات الدول الأعضاء ، التي يهمها إشراك الغير في معلوماتها وتجاربها والاستفادة من معلومات غيرها وتجاربه . كما أن هذه الدراسات وما يتلوها من مناقشات في مجلس الشئون الاقتصادية يكشف عن الاتجاهات السائدة في أية منظمة معينة في العالم ، ثم يساعد على إجراء التعديل الملائم في ضوء هذه البيانات .

٢ـ دور الأجهزة الإقليمية

كما واجهت هيئة الأمم ومنظماتها المتخصصة جانبًا كبيرًا من نشاطها في نشر التنمية الاقتصادية، فقد رؤى تكميل هذا النشاط بنشاط مماثل على المستوى الإقليمي . فقد قررت الهيئة إنشاء لجان اقتصادية

---

[27]Measures for the Economic Development of Under – developed Countries.
[28]Processes and Problems of Industrialization in Underdeveloped Countries.
[29]Integrated River Basin Development
[30]Commodity Trade in Economic Development.

إقليمية لأوروبا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا، لتتوفر على الدراسة المحلية لمشاكل كل قارة . واهتمت الجمعية العامة بتشجيع هذا الاتجاه اللامركزي وتدعيمه، وفي سنة ١٩٦١ أصدرت توصية تدعو الحكومات الأعضاء إلى المساعدة في إنشاء « معاهد للتنمية »[31] في مراكز هذه اللجان الإقليمية، وكفلت « رصيدها الخاص» بالمعاونة على تمويل هذا الإنشاء .

وهذا بيان موجز لهذه اللجان الإقليمية ونشاطها :

١ـ اللجنة الاقتصادية لأوروبا[32] :

كانت هذه أول لجنة أنشأت ، وجعل مقرها في مدينة جنيف . وأصبحت هذه اللجنة بمثابة المركز الاقتصادي الأوروبي الأفرن المفتوحة والأفرن الكهربية زيادة كبيرة . وهذه النتائج سوف تؤثر تأثيرًا طيبًا في حث عملية التصنيع وتنمية الدخل القومي .

والدراسة الثانية التي قامت بها اللجنة الأوروبية العامة في ميدان التقدم الصناعي ، وسيكون لها رد فعل كبير في بعض الدول النامية خارج القارة الأوروبية ، هي مسألة نقل الغاز الطبيعي ، وهو نوع من الطاقة الأولية سيكون له طلب ضخم في أوروبا وغيرها ، وكانت المشكلة هي كيف ينقل هذا الغاز في صورته الطبيعية من مصادره إلى قارات أخرى .

---

[31]Economic Development Institues.
[32]Economic Commission for Europe.

واستمر البحث سنوات متتالية إلى أن تبين إمكان نقله بعد تحويله إلى غاز مجمد أو غاز سائل ، وبعد نقله وعند الشروع في استعماله يصير تحويله من صورته المجمدة أو السائلة إلى صورته الغازية . وإذن أصبح في الإمكان نقله عن طريق البحر بنفقات قليلة إلى أي مكان ، مثله مثل سائل البترول . وأثبتت دراسات اللجنة أنه سيكون لهذا الغاز الطبيعي أسواق ضخمة وسيعود على البلاد النامية التي يتوافر فيها بربح ضخم ، كما أنه سوف يساعدها في إنجاز تصنيعها على نطاق واسع .

٢ـ اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى :[٣٣]

تعمل هذه اللجنة في منطقة تمتاز باتساع رقعتها الجغرافية ، وتباين ظروفها، وتعقد مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية . وهي تضم من السكان نحو ١٤٠٠ مليون أي نحو نصف الجنس البشري ، وهم ورثة لأقدم الحضارات وإن كانوا الآن يمثلون أهم البلاد المتخلفة في العالم . يعاني السواد الأعظم من شعوبها الفقر المدقع وسوء التغذية وانتشار الأمراض والارتفاع الهائل في نسبة الأمية ، بالإضافة إلى النقص الفاحش في المسكن والمأوى ، وانعدام وسائل التعليم إلى حد كبير .

ودول هذه المنطقة تبذل الآن جهودًا كبيرة في التحرر من هذه العلل، وفي تنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة شعوبها، وهنا تقوم «اللجنة الاقتصادية» بدور إيجابي في تحقيق هذه الآمال، وبوصفها

---

[33] **Economic Commission for Asia and the Far East (ECAFE).**

ممثلة لحكومات هذه المنطقة تلقى دراساتها وتوصياتها قبولاً حسنًا وتأييدًا مباشرًا .

والحاجة الأساسية لبلاد هذه المنطقة هي العمل على زيادة طاقتها الإنتاجية ومعرفة أساليب الإنتاج الصناعي الحديث، وهذا يقتضي إحداث تطورات اجتماعية وثقافية عميقة الغور، بما في ذلك غرس روح تعاونية جديدة في مواجهة مشكلات العالم الذي نعيش فيه .

ومن أكبر التحديات التي واجهها القائمون بالتخطيط في هذه البلاد مشكلة السيطرة على أنهارها الكبرى وحسن الانتفاع بها . فهذه الأنهار تحمل في مجاريها أكثر من ربع المياه العذبة في العالم ، ويمكن فيها أكثر من نصف القوة الكهربية التي يمكن توليدها من مجاري الأنهار في العالم كله ، ولكنها الآن مصدر لخطر مستمر ، إذ يعيش في وديانها نصف سكان هذه البلاد فيتعرضون لخطر فيضانات هذه الأنهار ، التي تتوالى بصورة دورية ، فتقتل أو تشرد عددًا كبيرًا من سكان الوديان . ولم يسبق في التاريخ أن كان لدى هذه الشعوب العزم أو الوسيلة للسيطرة على هذه الأنهار .

وهنا قامت اللجنة الاقتصادية بخدمة تاريخية . فقامت بدراسة عميقة وشاملة لهذه المشكلة ، ثم وضعت التخطيط اللازم للسيطرة على الفيضان وتحقيق الاستفادة من حوض كل نهر . وكان مشروعها الأول في المجرى الأسفل لنهر (ميكونج) ، وتقدر الفائدة المرجوة من إتمام هذا

المشروع بملايين الهكتارات التي سوف تنجو من توفير الفيضانات، ويستطاع زراعتها إذن زراعة علمية تؤتي من المحاصيل السنوية ما يزيد على حاجة البلاد ويسمح بتصدير فائضها .

وكذلك بفضل تشجيع اللجنة أصبحت حكومات هذه البلاد تهتم بالكشف عن مواردها الطبيعية والعمل على استغلالها لخير شعوبها، واشتركت مع اللجنة في أول مسح جيولوجي لآسيا والشرق الأقصى ، وبفضل معونة دولية استخدمت اللجنة وسائل المسح الجوي لأول مرة في هذه المنطقة .

ولما كان عجز المواصلات بين بلاد آسيا عقبة كؤودًا في تنمية تجارتها، وحائلاً دون الاستعانة بإقبال رأس المال الأجنبي على التوظيف فيها، فقد عنيت اللجنة برسم شبكة طرق تصل بلدان آسيا بعضها ببعض، وسوف تمتد هذه الشبكة من الحدود التركية المتصلة بخطوط المواصلات الأوروبية إلى تايلاند، مخترقة إيران وأفغانستان وباكستان والهند وبورما . ومن تايلاند سوف يمتد طريقان أحدهما إلى الملايو وسنغافورة والثاني إلى كمبوديا . ومن هذه الخطوط الرئيسية تتفرع طرق جانبية طبقًا لرغبات هذه البلاد .

كذلك رأت اللجنة أن الإمكانيات الاقتصادية في هذه المنطقة سوف تزداد زيادة كبيرة إذا عني بأمر التبريد[٣٤] لأنها أكبر منطقة استوائية

[34]Refrigeration.

في العالم، فدرست اللجنة القيام بمشروع ضخم يهدف إلى تجميد الغذاء في انتقاله من المنتج الآسيوي إلى المستهلك، وتنفيذ هذا المشروع سيحدث ثورة في حياة زراع آسيا ففائض الغذاء الذي يتلف الآن أكثره سيصير إنقاذه لأول مرة، وتستطيع المدن الآسيوية أن تحصل على تموينها طازجًا، لاسيما من الفواكه والخضر والسمك ، ويتسع تسويق هذه السلع اتساعًا عظيمًا يحقق لهذه الشعوب زيادة ضخمة في ثروتها ودخلها القومي ، وتقدمًا كبيرًا في صيانة صحتها العامة .

٣- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية[35] :

يعتبر ازدياد السكان في بلاد أمريكا اللاتينية أعلى ازدياد في العالم ، ويقدر الإحصائيون أن تعدادها سيصل في سنة ١٩٧٥ إلى ثلاثمائة مليون أي بزيادة تتجاوز أربعين مليونًا يكونون قد بلغوا سن العمل والإنتاج ، وإذن وجب البحث منذ الآن عن وسيلة لإعاشتهم . ومن هؤلاء لن تستوعب الزراعة أكثر من ٥% تضاف إلى نصف السكان المشتغلين الآن بالزراعة ولا ينتجون مع ذلك إلا أقل من ربع الدخل القومي . ذلك لأن المساحة المزروعة فعلاً في أمريكا الجنوبية لا تتجاوز ٥% من الأرض القابلة للزراعة . وإذن يجب استيعاب العدد الباقي وهو أكثر من ٣٥ مليونًا في ميادين إنتاجية أخرى كالصناعة والتجارة والنقل والمهن الحرة والإدارة والتعليم وخدمات مماثلة .

---

[35]Economic Commission for Latin America (ECLA)

هذا الازدياد السكاني الضخم يثير مشكلات عويصة ، اقتصادية واجتماعية ، فأقاليم شاسعة يجب تطوير اقتصادها ، وقيادات جديدة في جميع المستويات يجب أن تبرز ، والتفكير التقليدي يجب أن يعاد النظر فيه ، والعلاقات الاجتماعية يجب تعديلها وتقويمها . غير أن كل اتجاه تقدمي تعوقه عوامل مختلفة من ضعف الإنتاج إلى انحطاط المستويات المعيشية إلى ضآلة الدخول إلى انحطاط مستوى التعليم وفقدان كل حافز للتقدم .

ولعل بعض الأمثلة تصور لنا مدى سوء الحال الذي وصلت إليه هذه القارة . فقد بلغ ازدياد التضخم النقدي في البرازيل ٥٠% سنويًا، ووصل في شيلي بين سنة ١٩٤٠ و١٩٥٥ إلى ١٦٠٠%، كما أن الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية لا تقل إفصاحًا عن سوء الحال . فقد انخفض نصيب أمريكا اللاتينية من التجارة العالمية من ١١% إلى ٧%.

ولعل انحطاط مستوى التعليم الذي يسود أكثر بلاد هذه القارة هو العقبة الكبرى في سبيل تقدمها الاقتصادي. فأربعون في المائة من سكانها أميون، ومتوسط اندماج الفرد في الحياة المدرسية لا يتجاوز سنة واحدة، وخمسة ملايين من الأطفال محرومون من التعليم لعدم وجود مدارس لهم، وفي كل عام يصل خمسة ملايين طفل إلى سن التعليم وينضمون إلى العدد الهائب من المحروم من التعليم . وهذا الوضع يؤثر تأثيرًا مباشرًا على إمكان إيجاد قوة عاملة مدربة تصلح في الغد لتحقيق التنمية الاقتصادية .

لذلك كان أول ما عنيت به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هو وضع برنامج ضخم لنشر التعليم في القارة ، بالتعاون مع منظمة اليونسكو ومنظمة الدول الأمريكية .

كما تعمل اللجنة على خلق سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية ، لأن فقر الجمهوريات اللاتينية يعجزها عن إيجاد منافذ لصناعاتها الناشئة التي يجب أن يتاح لها اطراد النمو إذا أريد إحداث تغيير شامل في مستوى معيشة شعوبها .

وقد أثبتت تحقيقات اللجنة أنه لابد من إقامة هذه السوق المشتركة حتى يمكن إنقاذ هذه البلاد من الركود الاقتصادي الجاثم عليها . ومنذ عام ١٩٥١ شرعت اللجنة – مستجيبة لرغبات حكومات أمريكا الوسطى الخمس – في تحقيق هذا التكامل الاقتصادي ، فأنشأت أول إدارة فرعية للجنة ، وهي لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى . ثم تلتها خطوة تاريخية هامة وهي تأسيس «جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة » بمقتضى معاهدة مونتفيديو، الموقعة في ١٨ فبراير ١٩٦٠ والتي قامت سكرتيرية اللجنة بإعداد أحكامها .

ولازالت الجهود التعاونية ماضية في طريقها إلى أن يتم تنفيذ مشروع «السوق المشتركة» لبلاد أمريكا اللاتينية، وقد طلبت حكوماتها من اللجنة أن توجه الأولوية في اهتمامها إلى تحقيق هذا المشروع .

كذلك نجحت اللجنة نجاحًا كاملاً في بث فكرة التخطيط وإقناع دول أمريكا اللاتينية بوجوب تدبير تخطيط اقتصادي شامل على النحو الذي يلائم ظروف كل دولة والمستوى الذي بلغته في نهضتها الاقتصادية. وفي سبيل بث هذه الفكرة قامت اللجنة بإعداد دراسات مفصلة عن فن التخطيط وتصميم البرامج، كما أمدت طوائف من موظفي هذه البلاد بالتدريب اللازم لهذا التخطيط وبرامجه، واستجابت لطلب بعض الحكومات إيفاد بعثات استشارية من أعضاء اللجنة ومن بعض الخبراء الذين ترشحهم «المساعدة الفنية» لمعاونتها على تخطيطها الاقتصادي .

٤ـ اللجنة الاقتصادية الإفريقية[36] :

أنشأت هذه اللجنة في سنة ١٩٥٨ ، واعتبر إنشاؤها حدثًا تاريخيًا لأنه تم في الوقت الذي بدأت فيه بلاد هذه القارة تحتل مكانتها وتثبت وجودها في المجتمع الدولي . فمنذ عشرين سنة لم يكن عدد أعضاء هيئة الأمم المتحدة من القارة الإفريقية يتجاوز أربعة فأصبح عددهم الآن ربع مجموع أعضاء الهيئة ، وصار لأصواتهم وزن فعال في السياسة العالمية . وإن في الازدياد المطرد في المساعدة الدولية لإفريقيا عن طريق هيئة الأمم ومنظماتها المتخصصة لدليلاً آخر على أهمية الدور المنتظر أن تلعبه إفريقيا على المسرح العالمي.

[36]Economic Commission for Africa (ECA)

فقد ارتفع نصيبها من المساعدة الفنية من ٩% في سنة ١٩٥٦ إلى ٢٩% في سنة ١٩٦٠ وارتفعت قروض البنك الدولي لإفريقيا من ١٣,٣% من مجموع قروض البنك الدولي إلى ٣٦,٣% .

وتعتبر إفريقيا أقل القارات تصنيعًا ، وأكثرها احتياجًا إلى توجيه أكبر عناية إلى خلق تنظيمات جديدة ، إذ لاتوجد قارة أخرى تضارعها في عدد الدول الحديثة العهد باستقلالها . وخطر تشتيت الجهود والسياسات في هذه المساحة الضخمة التي مزقها الاستعمار أكثر مما مزقها الاعتبارات الجغرافية أو الجنسية ، هو خطر محقق يجب أخذه في الحسبان والعمل على اتقائه .

لذلك رأت اللجنة الاقتصادية لإفريقية أن أول واجباتها هو العمل على تنمية التعاون بين أجزاء القارة وإقامة أجهزة تكفل هذا التعاون .

ومشكلات دول إفريقيا الاقتصادية هي نفس مشكلات كل الدول المتخلفة ، فاقتصادها ولو أنه قائم على الزراعة إلا أنها لاتنتج إلا نسبة ضئيلة من مجموع الناتج العالمي في الأغذية ، ولذلك ينتشر سوء التغذية في كثير من أقاليمها. وبالرغم من الثروة الزاخرة الكامنة في أراضيها فإن صادراتها التي تعتمد عليها للحصول على عملات أجنبية تقتصر على المواد الأولية التي ثلثاها محاصيل زراعية وتتعرض لهذا السبب إلى تقلبات شديدة في الطلب عليها. كما أن الطاقة الكهربية الضخمة التي تستطيع توليدها من أنهارها لازالت تخطو الخطوات

الأولى، وأخيرًا تقدمها في كل الميادين تعرقله العقبات المعروفة من نقص جسيم في رأس المال، في التدريب الفني، في الزراعة العلمية، في التعليم الأساسي في المواصلات، في النقل، في التسويق الداخلي، وغيرها من ضروريات النهضة.

وقد اتخذت اللجنة الاقتصادية – منذ إنشائها – من دورات انعقادها ، ومن اجتماعات لجانها الفرعية والمتخصصة ، مجالاً لخدمة البلاد الإفريقية فرادى ثم باعتبارها مجموعة متكاملة .

والدراسات والبحوث التي تقوم بها اللجنة وفروعها دراسات متنوعة ومتشابكة، كالمشاكل التي تواجه البلاد الإفريقية، فهي تشمل تحليل الصعوبات التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفنية، والكشف عن وسائل تذليلها، وبيان أساليب التخطيط الاقتصادي، والمفاضلة بين المركزية واللامركزية في خطط التنمية. كذلك امتدت الدراسة إلى إيرادات ومصروفات الحكومات الإفريقية لتحديد مدى ما تساهم به الخزانة العامة في مشروعات التنمية ومدى المعونة التي تقدمها البنوك الوطنية .

كذلك عكفت اللجنة على دراسة التجارة بين الدول الإفريقية، ووسائل تنمية هذه التجارة لاسيما في المنتجات الصناعية، تم دراسة تجارة الدول الإفريقية مع الخارج، ودرست بوجه خاص أثر التكتلات

التجارية الأوروبية على اقتصاد إفريقية، والوسائل التي تستطيع الدول الإفريقية اتخاذها لاتقاء هذه التكتلات.

كذلك بدأت اللجنة في وضع قائمة بالصناعات الإفريقية ، ومركز كل صناعة على حدة، والمجال المنتظر لنجاحها، حتى تكون هذه البيانات تحت تصرف رجال المال، يهتدون في اتجاهاتهم المقبلة.

واشتركت سكرتيرية اللجنة مع سكرتيرية منظمة الأغذية والزراعة في تخطيط المشروعات الزراعية وتقويمها، وفي وضع نظام للتسليف الزراعي، ونظام لإصلاح ملكية الأرض، وعنيت بإبراز أسباب سوء التغذية السائد في أكثر بقاع القارة الأفريقية .

وهذه الدراسات والتخطيطات وإن كان من الصعب تحديد قيمتها وتأثيرها فإن فائدتها المحققة هي أنها وضعت لأول مرة أساسًا علميًا وعمليًا للتنمية الإفريقية، وساعدت الدول الأعضاء على تصميم سياسات إيجابية لتنمية كل منها .

وأخيرًا أصدرت اللجنة توصيتين هامتين سيكون لتنفيذها أثر بعيد المدى في حث التنمية الإفريقية: أحدهما بإنشاء « معهد إفريقي للتنمية الاقتصادية »[٣٧]، والثاني « بنك إفريقي للتنمية »[٣٨]. وبنيت التوصيات على أساس دراسات مستفيضة قامت بها سكرتيرية اللجنة ومجموعة من الخبراء الدوليين .

---

[37] **African Institute for Economic Development and Planning.**
[38] **African Development Bank.**

ملحق

بعض مصادر هذا الكتاب، وهي النشرات التي اشتركت في إعدادها هيئة الأمم المتحدة مع منظمة الأغذية والزراعة، وذلك بين سنتي ١٩٦٠، ١٩٦٣:

* The Basic Freedom: Freedom from Hunger.

* Millions still go Hungry.

* Man and Hunger.

* Development Through Food.

*Increasing Food Production through Education Research and Extension.

* Statistics of nunger.

* Agriculture in the world Economy.

* Aspects of Economic Development.

* Third world Food Survey.

* Cooperatives and Land Use.

الفهرس